الاقتصاد الخفي والتوظيف
(حالة القطاع غير الرسمي في مصر)

الباحث: د/علياء محمد عبد الجليل الغايش
مدرس الاقتصاد بالمعهد العالي بالمنزلة

الاقتصاد الخفي والتوظيف (حالة القطاع غير الرسمي في مصر)

علياء محمد عبد الجليل الغايش
مدرس الاقتصاد بالمعهد العالي بالمنزلة
البريد الإلكتروني : Aliaamoh.2009@gmail.com

الملخص

يشكل الاقتصاد الخفي المكوّن الثاني في الاقتصاد الفعلي لأي دولة، ، فلا يكاد يخلو اقتصاد من وجود صور للأنشطة الاقتصادية الخفية (غير الرسمية)، بل إنه في بعض الحالات ينمو بمعدلات لم تشهدها الاقتصادات الرسمية، فأنشطة الاقتصاد الخفي تتشابك مع أنشطة الاقتصاد الرسمي، من خلال شبكة متسعة من علاقات الإنتاج و التبادل و التوزيع تشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي. تنمو هذا الأنشطة في مصر من خلال اتساع حجم القطاع غير الرسمي ليشمل كافة الأنشطة التي تنشأ وتنمو في غياب بيئة عمل منظمة بشكل رسمي (بداية من الافتقار إلى عقد عمل، و حتى انعدام حقوق العاملين الأساسية كالتأمين الاجتماعي والصحي وعدد ساعات العمل..الخ). و يعتبر تأثير القطاع غير الرسمي بوصفه صورة الاقتصاد الخفي الاساسية في مصر على سوق التوظيف والعمل من المسائل المعقدة، والتي تطرح العديد من الإشكالات لصعوبة المقاربة بين بعض مزايا القطاع غير الرسمي وأهمها التخفيف من مشكلة البطالة وايجاد مصدر دخل لكثير من فئات المجتمع، والمساهمة في تأمين بعض المواد والإحتياجات بأسعار تفاضلية مقارنة بالقطاع الرسمي، مما يجعله يقوم بدور المهدىء الاجتماعي. في مقابل تأثيراته السلبية من انخفاض الحصيلة الضريبه وانعكاساته السلبية على دور الدولة الاقتصادي ، وتفاقم ظاهرة الحلقة المفرغة من خلال فرض المزيد من الضرائب والرسوم لتعويض نقص الحصيلة الضريبية فيؤدي لمزيد من هروب العمالة نحو القطاع غير الرسمي، بالإضافة إلى اخطار تدني جودة السلع، وانتشار التوظيف الهش وغياب التغطية الإجتماعية وانعكاس ذلك على سوق العمل في مصر. ومع ذلك، فإن القطاع غير الرسمي في مصر يتميز بتنوعه ومرونته مما يفتح مجالاً نحو معالجة تنظيمية واقتصادية و قانونية، تمكن من استيعابه وضمه إلى القطاع الرسمي ليحظي بمزياه الاقتصادية والاجتماعية. وسيتم تناول ذلك الموضوع من خلال مقدمة– مبحث تمهيدي بعنوان ماهية الاقتصاد الخفي وما يرتبط به. ومبحث أول بعنوان التأثيرات المختلفة للإقتصاد الخفي. ومبحث ثاني بعنوان الاقتصاد الخفي والقطاع غير الرسمي في مصر. خاتمة ، النتائج، توصيات.

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد الخفي – الاقتصاد الرسمي – القطاع غير الرسمي – القطاع الرسمي – سوق العمل – التوظيف.

The shadow economy and employment

(the case of the informal sector in egypt)

Alia muhammed abdul jalil al ghayesh
Economics teacher at the higher institute of manzala
Email : aliaamoh.2009@gmail.com

Abstract
The hidden economy is the second component in the actual economy of any country. An economy is hardly devoid of images of hidden (informal) economic activities. Rather, in some cases, it grows at rates not seen in formal economies, so the activities of the hidden economy are intertwined with the activities of the formal economy, through an expanding network of relations of production, exchange and distribution constitutes a large proportion of the gdp. These activities grow in egypt through the expansion of the informal sector to include all activities that arise and grow in the absence of an officially organized work environment (starting from the lack of a work contract, to the absence of basic workers' rights such as social and health insurance, the number of working hours, etc.). The impact of the informal sector as the basic image of the hidden economy in egypt on the employment and labor market is a complex issue, which raises many problems due to the difficulty of approximating some of the benefits of the informal sector, the most important of which is alleviating the unemployment problem and finding a source of income for many groups of society, and contributing to securing some materials and needs at differential prices compared to the formal sector, which makes it play the role of social calm. In return for its negative effects from the decrease in the tax proceeds and its negative repercussions on the state's economic role, and the exacerbation of the vicious circle phenomenon by imposing more taxes and fees to compensate for the lack of tax revenue, which leads to more flight of labor towards the informal sector, in addition to the dangers of lower quality of goods and the spread of precarious employment the absence of social coverage and its reflection on the labor market in egypt. Nevertheless, the informal sector in egypt is characterized by its diversity and flexibility, which opens the way for a regulatory, economic and legal treatment that enables it to be absorbed and annexed to the formal sector in order to enjoy its economic and social advantages. This topic will be addressed through an introduction - an introductory topic entitled what is the underground economy and what is associated with it. And the first study entitled the different effects of the hidden economy. And a second study entitled the hidden economy and the informal sector in egypt. Conclusion, results, recommendations.

keywords: The hidden economy - the formal economy - the informal sector - the formal sector - the labor market - employment.

مقدمة

تعاني كل أنواع الاقتصاديات في العالم من ظاهرة الاقتصاد الخفي ولكن بدرجات متفاوتة، إلا أن الاهتمام بهذه الظاهرة لم يبدأ إلا منذ السبعينات من القرن الماضي، فقد أثبتت الدراسات أن الاقتصادات الخفيَّة قد بلغت من الأهمية بحيث لا يمكن تجاهلها من اجمالي النشاطات الاقتصادية، بل في بعض الأحيان ينمو هذا الاقتصاد بمعدلات نمو تفوق معدلات نمو الاقتصاد الرسمي، فالنمو الاقتصادي الفعلي في أية دولة يتكوّن من مجموع معدلي نمو الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي، والذي هو عبارة عن أنشطة اقتصادية غير مشروعة قانوناً أو أنشطة مشروعة غير مسجلة رسمياً، ولا تدخل في حسابات الناتج المحلي الإجمالي. كما يشمل كافة أشكال الدخل التي لا يعبر عنها رسميا، ويكثر نشاطه في الدول التي تعاني من عدم الاستقرار وقصور في الأنظمة والقوانين.[1]

ويُعد تقدير حجم الاقتصاد الخفي من القضايا الهامة؛ لأن صناع القرار والقائمين على الإدارات الحكومية، يحتاجون إلى معلومات دقيقة حول عدد الأشخاص العاملين في هذا الاقتصاد، وكيف تتم أنشطتهم، ومقدار هذه الأنشطة، حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات المناسبة بشأن تخصيص الموارد وإصدار التشريعات الملائمة، واتخاذ القرارات الاقتصادية المؤثرة سواء في نطاق السياسات الاقتصادية المالية والنقدية أو السياسات الاجتماعية.

١ أظهرت نتائج الدراسة التي أجراها صندوق النقد الدولي خلال الفترة (١٩٨٨- ٢٠٠٠) حجم الاقتصاد غير الرسمي تتراوح نسبته بين ٣٥% - ٤٤ % من إجمالي الناتج المحلي في البلدان النامية، وبنسب تتراوح بين ١٤% - ١٦% من إجمالي الناتج المحلي في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. انظر :- فريدريك شنايدر- دومنيك انستي: الاختباء وراء الظلال، قضايا اقتصادية،العدد٣٠، صندوق النقد الدولي،واشنطن،٢٠٠٢ ، ،ص٢٠١- ص٢٢٢.

يزيد الاقتصاد الخفي وخاصة في القطاع غير الرسمي في مصر من حجم الأعباء الملقاة على عاتق واضعي السياسة كونه يشكل مصدراً هاماً لفرص العمل وتنوعها، مما يجعل هناك ضرورة وضع ذلك بعين الاعتبار عند وضع الخطط، كما أن تنامي حجم هذا الاقتصاد قد يؤدي إلى المبالغة في تقدير التضخم والبطالة. والتأثير سلباً على إيرادات الضرائب للدولة مع تداعيات واضحة على عجز الموازنة، كما سيساهم في انتشار العمل الهش وما ينتج عنه من مشاكل اجتماعية.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من اتجاه الدول النامية ومنها مصر نحو مواجهة الاقتصاد الخفي من خلال محاولات دمج أحد أهم صوره وهو القطاع غير الرسمي بالقطاع الرسمي للدولة وذلك في محاولة للحد من أثاره السلبية ، والاستفادة من تأثيراته الايجابية قدر الإمكان .

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحديد الآثار الناتجة عن تضخم القطاع غير الرسمي على سوق العمل في مصر بوصفه احد الصور الرئيسية للاقتصاد الخفي في مصر. بجانب ادراك ماهية الاقتصاد الخفي وطبيعته في مصر بوجه خاص، ومعرفة سبب الزخم الذي اتصف به، والتطرق الى أسباب انتشاره، وبالتالي تأثيرته السلبية والايجابية، ومن ثمّ الإجابة عن سؤال يتعلق بتأثير القطاع غير الرسمي بوصف أحد صور الاقتصاد الخفي في مصر على سوق العمل فيها، وهل هو الحل لمشكلة البطالة وانعكاسات الاصلاح الاقتصادي أم أحد مسببات العجز في ايرادات الدولة والمؤثر سلبا على أدوارها الاقتصادية والاجتماعية، كما يهدف إلى محاولة التوصل للحلول الممكنة لمواجهة الآثار السلبية الناتجة عن توسع القطاع غير الرسمي في مصر ، ومن ثم تحديد التدابير والإجراءات اللازمة للحد من آثاره السلبية، ومحاولة الاستفادة من

الآثار الإيجابية للقطاع غير الرسمي في مواجهة مشكلات البطالة والفقر.

مشكلة البحث:

تبرز مشكلة البحث من خلال التساؤل، هل يعتبر القطاع غير الرسمي في مصر كونه أحد صور الاقتصاد الخفي أحد حلول أزمة التشغيل وانخفاض الدخل، أم يعتبر أحد مسببات المشكلات التي تعاني منها الدولة المصرية مثل انخفاض الايرادات الضريبية وعدم دقة البيانات والمعلومات الاقتصادية اللازمة للتخطيط المستقبلي؟ وهل التحول للصفة الرسمية هو الحل ؟

منهجية البحث:

اعتمد البحث على استخدام المنهج التحليلي والوصفي لدراسة ووصف خصائص ظاهرة الاقتصاد الخفي وأهم صورها في مصر وهو انتشار القطاع غير الرسمي وتأثيره على سوق العمل والتوظيف فيها. وكذلك المنهج الاستقرائي بالاستعانة بالتقارير والدراسات الخاصة بتلك الظاهرة و الصادرة من المنظمات والمؤسسات الدولية بما يخدم موضوع البحث.

خطة البحث:-

مقدمة

مبحث تمهيدي: ماهية الإقتصاد الخفي وما يرتبط به

مبحث أول: التأثيرات المختلفة للإقتصاد الخفي

مبحث ثان: الاقتصاد الخفي والقطاع غير الرسمي في مصر

خاتمة

نتائج وتوصيات

مبحث تمهيدي: ماهية الإقتصاد الخفي وما يرتبط به

تتطور ظاهرة الاقتصاد الخفي بشكل مستمر مما يجعل هناك صعوبة في ضع مفهوم دقيق للاقتصاد الخفي يقبله الجميع على الرغم من المحاولات الرامية إلى وضع تعريف شامل لهذه الظاهرة ويرجع ذلك إلى طبيعة هذا المصطلح الذي يشمل مجموعة من الوضعيات وعددا كبيراً من الحقائق غالباً ما تكون متراكبة.

نشأة الاقتصاد الخفي

يُعد الاقتصاد الخفي من الظواهر القديمة في المجتمع الإنساني، فالجرائم ذات الدوافع الاقتصادية، قديمة قِدمَ الانسان ذاته. إلا أنه مع ذلك بدأ الاهتمام بهذه الظاهرة متأخراً ومنذ سنوات قليلة مضت. فيمكن القول أن ظهوره وانتشاره يرتبط بالظروف التاريخية والعوامل غير الملائمة الخاصة بالأزمات والإختلالات الاقتصادية الخاصة بكل بلد، سواء نامية أو متقدمة. فهو ظاهرة لا نظامية من حيث الشكل و المصطلح ، فمنذ نشأته الأولى أخذ مفهوم الإقتصاد الخفي المتعارف عليه حالياً[١] يتطور حتى أخذ يعبر به عن ظاهرة التي تلخص ردود الفعل الطبيعية للأفراد على القيود و القوانين التي سنتها الدولة عن المبادلات التي تتم بالسوق. [٢]

---

١ يعتبر الظهور الحقيقي لمصطلح " الإقتصاد غير رسمي / الخفي " كان في تقرير كينيا المنشور من قبل مكتب العمل الدولي في ، ١٩٧٢هـ الذي لم يستعمل وصف " قطاع غير رسمي "لأول مرة و حسب، و إنما استعمل كذلك مجموعة من الخصائص التقنية التي تنتمي إلى هذا القطاع، و بالتالي تحدد التحليل على مستوى وحدات الإنتاج.

٢ ما يزال هناك عدم اتفاق بين الباحثين على المصطلحات التي تغطي ظاهرة الاقتصاد الخفي، وذلك بعد أكثر من ثلاثة عقود من البحوث و التحقيقات و التحليلات منذ بداية الانتباه لتأثيرات تلك الظاهرة وتناولها بالبحث، فالمتمعن في التاريخ الاقتصادي يمكنه القول بأن نشأة هذا الاقتصاد تعود إلى ما قبل المحاولات الأولى لتنظيم مبادلة السلع من قبل المؤسسات التنظيمية المدارة من السلطات =

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الخفي

أولا: مفهوم الاقتصاد الخفي

تعددت التعريفات الخاصة بالإقتصاد الخفي ، فمنها كان حسب مفهوم الأنشطة التي تندرج في مثل هذا الاقتصاد، حيث ينصرف الاقتصاد الخفي في نظر البعض إلى الناتج القومي غير المحسوب [١]. في حين ينصرف البعض إلى كافة الدخول التي لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية، والتي قد تدخل أو لا تدخل ضمن حسابات الدخل القومي.[٢] كما عرف على أنه أنشطة مولدة للدخل مشروعة أوغير مشروعة تصل قيمتها سنويا إلى الملايين [٣] التي تظل خارج السجلات بعيدا عن مجال الضرائب والإحصاءات الحكومية، لتعمد إخفائها أو التهرب من الإلتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عنها ولمخالفتها للنظام القانوني السائد.[٤] وإن كانت في جملتها غير مشروعة من الناحية

=

المركزية، أي ما قبل نشأة الدول و الاقتصاد الرسمي المرتبط بها، وقد أشار "ساد يلو" في كتابه تاريخ الأسواق السوداء و الذي نشره في ١٩٨٥أن ظهور الغش الضريبي بالصين القديمة كان في ١٠٠٠٠سنة قبل الميلاد. لمزيد من التفاصيل انظر:- آسيا سعدان: الاقتصاد الغير الرسمي بين رغبة الإدماج و صعوبة القياس، الملتقى الوطني حول تنامي الاقتصاد الغير الرسمي مساهمته ونتائجه، الاقتصاد الرسمي، جامعة بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ٣-٢نوفمبر، ٢٠١٠.

١ محمد السقا: الاقتصاد الخفي في مصر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،١٩٩٥.

٢ انظر:-

F.Schneider: « Estimating the Danish Shadow Economy using the currency Demand Approach: An Attempt », Scand.J.of Economics, vol.88, 1986 ,p.643-p68.

٣ د. بودلال علي: القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري- دراسة تحليلية تقيمية للفترة(١٩٧٠ - ٢٠١٠)، مجلة الحقيقة ،جامعة أدرار، الجزائر، العدد٢٦، سبتمبر ٢٠١٣، ص٣- ص٤.

٤ أحمد حسين الهيتي- عدنان نجم: ظاهرة الإقتصاد الخفي و غسيل الأموال، مجلة الإدارة و الإقتصاد، العراق، العدد٨١، ٢٠٠٨،ص٨١.

الإقتصادية [١] بالنظر إلى نتائجها وتأثيرها على السياسات الإقتصادية والنقدية والمالية للدولة". [٢]

وقد قامت منظمة التعاون والتنمية في عام ٢٠٠٢ بتحديد أربعة أنواع من الأنشطة الاقتصادية لوصف الإقتصاد بالخفي وهي:-

١ – أن يكون هناك إنتاج اقتصادي سري في اشارة على الأنشطة المخفية للهروب من دفع الضرائب والرّسوم (ضريبة على القيمة المضافة ، على الدخل ، الضمان الإجتماعي....)

٢ – إنتاج إقتصادي غير مشروع الذي يجمع الآنشطة الإنتاجية المحظورة بموجب القانون (المخدرات، الدعارة...)

٣ – إنتاج القطاع غير الرسمي الذي يتألف من أنشطة غير المسجلة لأسباب اجتماعية...

٤ – الإنتاج المنزلي للإستخدام النهائي الخاص.[٣]

ثانياً: هيكل الإقتصاد الخفي

يمكن تحديد هيكل الإقتصاد الخفي بتقسيمه إلى مكونين[٤]

أ- الأنشطة غير المشروعة:

ويشمل الأنشطة التي تتم بالمخالفة لقوانين ولوائح ونظم الدولة وتنقسم إلى:

– أنشطة الجريمة: مثل المخدرات و الدعارة وعمليات التهريب للسلع غير المشروعة

١ عاطف وليم أندراوس: الاقتصاد الظلي، دار مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ٢٠٠٥، ص١٢– ص١٣.

٢ سوزي عدلي ناشد: الاتجار في البشر بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي،الإسكندرية، ٢٠٠٨ ، ص٥ .

٣ الامم المتحدة– المجلس الاقتصادي والاجتماعي: دراسة التدابيرعلى القطاع غير الرسمي والتوظيف غير الرسمي في افريقيا، ديسمبر،٢٠٠٧، ص١٠ .

٤ عاطف وليم أندراوس: الاقتصاد الظلي، مرجع سابق، ص٢٣– ص ٢٤.

– أنشطة مخالفة للوائح التي تضعها الدولة لتحقيق أهدافها ولكن يترتب على ممارستها إنتاج سلع وخدمات مشروعة ومن أمثلتها تهريب السلع المشروعة والتي قد يحظر إستيرادها تحقيقا لأهداف إقتصادية كحماية المنتج المحلي.

ب – الأنشطة المشروعة:

وهي أنشطة مشروعة لا تخالف قوانين الدولة ولكنها غير معلنة إذ أنها غير معلومة للدولة ومن ثم لاتخضع دخولها للضرائب ولا تدخل في إطار القياس الفعلي للدخل القومي. [١]

المطلب الثاني: خصائص ومظاهر الاقتصاد الخفي

أولاً:– خصائص الإقتصاد الخفي

يتميز الاقتصاد الخفي بخصائص عدة يمكن اجمالها كالتالي:

أ – خصائص هيكلية

– انخفاض الدخل الاجمالي: بسبب قلة ايرادات من أنشطتة لعدم فرض ضرائب عليها سواء بسبب دخلها المنخفض أو بسبب التهرب و عدم الإعلان الرسمي لهذه النشاطات لذلك لا يوجد أي إلتزامات مالية تجاه الدولة سواء من خلال تسديد الضرائب أو الرسوم، و في نفس الوقت يستفيد من خدمات البنية التحتية.

– أنشطته لا تخضع للضمان الاجتماعي[٢] أو الحماية القانونية[٣] و غير

١يمكن تقسيمها إلى أنشطة غير نقدية وهي إما أن تستهلك منتجاتها ذاتيا عن طريق الوحدات المنتجة و الأنشطة التي تقوم بها الأسرة وقد يتم تبادل تلك الأنشطة بالمقايضة مقابل سلع وخدمات أخرى و أنشطة يتولد منها دخولا نقدية ولكن لا تكون معلومة على وجه التحديد للدولة ومن أمثلتها: أنشطة قطاع الصناعات الصغيرة والقطاع الحرفي ،أنشطة الوساطة والسمسرة، أنشطة الباعة المتجولون.

٢ قلة الإنضمام إلى الضمان الإجتماعي أو عدمه فالعاملون لا يتمتعون بالتأمين الصحي و لا يستفدون من منح التقاعد أو التأمين على الأمراض أو البطالة.

٣ حيث لا يتوافر الأمان الوظيفي: من إحتمال التعرض للطرد في أى وقت، بجانب التمييز بين الأطفال و النساء و الشباب.

مسجلة لدى الدولة.

– يعتمد على الإستخدام الكثيف للعمل بدلا من رأس المال و أكثر مدخلاته مواد أولية محلية.

– طول ساعات العمل بسبب الدخل المنخفض.

– أغلب منتجاته تتوجه نحو السوق الداخلية، لكن بدون رقابة.

– تتصف أسواقه بقلة التنظيم والمنافسة الشديدة.

– تتصف أغلب الوحدات بصغرها و في حالات كثيرة يتم إستخدام المنازل كأماكن للتصنيع .

ب – الخصائص التنظيمية:

– سهولة العمل فيه لا يحتاج إلى إجراءات و معادلات معقدة.

– صاحب العمل هو المدير و لا يوجد فصل بين الإدارة و الملكية، كما يعتمد النمط العائلي في عمل الوحدات غير الرسمية.

– انخفاض مستوى التدريب: يتم التدريب على يد صاحب العمل و المالك، فمهارات العاملين به يتم إكتسابها بالخبرة و الممارسة.

– متنوع بطبيعة عمله و يصعب تصنيفه.

– انعدام السلامة المهنية: بسبب تردي ظروف و شروط العمل.

– انعدام و قلة التمثيل العمالي. [١]

ثانياً : مظاهر الإقتصاد الخفي

تختلف مظاهر الاقتصاد الخفي من نظام إقتصادي لأخر فهو لا يعتبر ظاهرة خاصة بنظام إقتصادي معين ، و يمكن إبراز أهم مظاهره فيما يلي:

١ نسرين عبد الحميد نبيه: الإقتصاد الخفي، دار الوفاء للدنيا للطباعة و النشر، الإسكندرية، ٢٠٠٨ ، ص ٢٠– ص٢١.

أ – العمل المخفي

يعتبر العمل الخفي، العمل غير شرعي،... إلخ) من أهم أشكال العمل المخفي عن الدولة، فهو يعبر عن كل الأعمال التي تمارس خارج الإطار القانوني، من قبل أفراد يوظفون عندهم أشخاص غير مصرح بهم من قبل الدولة. [١]

ب – الفساد

تتعدد أشكال الفساد ومن أكثرها شيوعا هي الرشوة، فحسب منظمة الشفافية الدولية يتم دفع الرشوة من أجل الحصول على موارد نادرة، أو الحصول على خدمة غير نادرة، لكن الوصول إليها يتطلب طرق ملتوية، أو الحصول على وثائق هامة، أو التلاعب بالإجراءات الإدارية، كذلك استغلال النفوذ ، و هو قيام المسؤول السياسي شخصيا بالتربح من الأموال العامة بطرق غير قانونية، و هو مانطلق عليه إسم الإتجاز بالمنصب . [٢]

ج – غسيل الأموال:

إستخدام وسائل للتصرف في أموال مكتسبة بطرق غير مشروعة ثم إستثمارها في أنشطة مباحة قانوناً لإخفاء مصدرها غير الشرعي، لعدم المساءلة القانونية و تضليل الجهات الأمنية المراقبة [٣] ، هذا وقد عرف المجلس الأوروبي غسيل الأموال بأنه تحويل الأموال غير الشرعية إلى أموال

١ قارة ملاك:إشكالية الإقتصاد الغير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب المكسيك، تونس و السنغال،رسالة دكتوراه،قسم العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري قسطنطينة، الجزائر، ٢٠١٠ ، ص ١٨– ص ٢١.

٢ حمدي عبد العظيم: علامات الفساد و فساد العولمة، ط١، الدار الجامعية، الإسكندرية، ، ٢٠٠٨ ، ص ١٧.

٣ عبد المطلب عبد الحميد: الإقتصاد الخفي وغسيل الأموال و الفساد (العلاقة الجهنمية)، الدار الجامعية، القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص٢٣٢ – ص٢٣٣.

شرعية يعاد إستثمارها في قطاعات شرعية، أو تستعمل لأغراض شخصية. [١]

د – تقليد العلامات التجارية

هو إستعمال بدون حق لأحد عناصر الملكية الصناعية المحمية قانوناً، ولذلك فإن تقليد العلامات التجارية يعتبر محاولة عمدية لغش المستهلكين عن طريق تقليد وبيع لسلع تحمل علامة تجارية تشبه تماما العلامات التجارية للسلع الأصلية لكنها تختلف في الجودة و النوعية مقارنة بالسلعة الأصلية[٢]، ويأخذ تقليد العلامات التجارية صور متعددة من أشهرها التقليد الإحتيالي للعلامة [٣]، و التقليد المطابق للعلامة.[٤]

ثالثاً: معايير تحديد الاقتصاد الخفي

للإقتصاد الخفي عدة أنواع يخضع كل تقسيم منها لمعيار محدد يقوم عليه هذا التقسيم ومنها

أ – معيار النطاق الجغرافي:

اقتصاد خفي سواء كان محلي على مستوى دولة واحدة، أو إقليمي على

---

١ زينب قرفي – فاطمة الزهراء لعموري : الاقتصاد الخفي واثره على التنمية المستديمة دراسة حالة الجزائر (٢٠٠٤-٢٠١٤)، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة العربي التبسي ،تبسة ، الجزائر،٢٠١٦ ،ص١٦.

٢ قارة ملاك: إشكالية الإقتصاد الغير الرسمي في الجزائر ،مرجع سابق ، ص ٢١.

٣ يقصد به إعادة إنتاج يشبه العلامة الخاصة بالغير، مما يخلق نوعا من الإلتباس في ذهن المستهلك. و قد يكون هذا النوع من التقليد إما في التشابه الإسمي، مثلا في الألبسة الرياضية التشابه يكون بين ABIBAS , ADIDAS، ، كما يمكن أن يكون الشبه في الأفكار مثلا جبنة البقرة الضاحكة(La vach quirit) ، و التي قلدت بعلامة تجارية هي البقرة العزيزة(la vach chérie)، و الشبه أيضا في الألوان، أو الشعار كزجاجات المشروبات الغازية التي يمكن أن تخلط مع زجاجات (coca cola).

٤ يطابق مثل هذا النوع من التقليد إعادة إنتاج سلعة أو تقديم خدمة تحمل نفس شعار العلامة المعروفة، و ذلك بدون طلب ترخيص من صاحب العلامة الأصلية، و أحيانا لا يلاحظ الفرق بين العلامتين.

مستوى عدة دول تضم إقليم معين،و اقتصاد خفي دولي على مستوى مجموع دول العالم..

ب – معيار مدى مشروعية الأنشطة:

يمكن التمييز بين اقتصاد خفي ذو أنشطة مشروعة، مثل الأعمال الإضافية والانشطة الاقتصادية غير المرخصة ولاتخضع للضرائب. و اقتصاد خفي ذو أنشطة غير مشروعة، حيث توجد أنشطة غير مشروعة مجرمة جنائيا مثال تجارة المخدرات و أنشطة غير مشروعة و مجرمة إداريا مثل الدروس الخصوصية أو انشطة غير مرخصة.

ج – معيار مدى إمكانية القياس:

أنشطة خفية يمكن قياسها مثل تجارة السلع المهربة، و أنشطة خفية لا يمكن قياسها لذلك من الضروري العمل دائما على توسيع نطاق الأنشطة التي يمكن قياسها بإستخدام الأساليب الإحصائية و القياسية.[١]

المطلب الثالث: نمو الاقتصاد الخفي

أولاً : العلاقة بين الإقتصاد الخفي و الإقتصاد الرسمي

يتعايش الإقتصاد الخفي جنبا إلى جنب مع الإقتصاد الرسمي الذي له الصفة القانونية و العلنية، فالإقتصاد الخفي يوجد موازياً للإقتصاد المعلن فأسواقه موازية للأسواق الظاهرة و مكوناته موازية لمكونات الإقتصاد الرسمي، و أنشطته تخلق موازية و نابعة في الغالب من الأنشطة الحقيقية في الإقتصاد المعلن.[٢]

١ عبد المطلب عبد الحميد: العولمة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص٢٤٠ – ص٢٤١.

٢ عبد المطلب عبد الحميد: الإقتصاد الخفي وغسيل الأموال و الفساد ،مرجع سابق ، ص٧٩ – ص٨٠.

و بالتالي لا غرابة أن نلاحظ أن القائمين على إدارة الإقتصاد الخفي يسعون لإقامة علاقة بين الأنشطة الإقتصادية الخفية التي يمارسونها، و بين الأنشطة الإقتصادية المعلنة، لتحقيق هدفين، الهدف الأول يتلخص في تعظيم المكاسب من الأنشطة الخفية التي تمارس، و الهدف الثاني هو محاولة إكساب صفة الشرعية على الأنشطة غير القانونية التي يشملها الإقتصاد الخفي، في إطار عملية نقل و إظهار تلك الأنشطة إلى الإقتصاد المعلن في صور مختلفة للإحتماء ورائها، بل ومحاولة إبتلاع الإقتصاد الحقيقي لإخضاعه لأهداف القائمين على إدارة الإقتصاد الخفي.

ثانياً :أسباب ومحفزات نمو الاقتصاد الخفي

هناك العديد من العوامل المشتركة التي تؤدي إلى نشوء ظاهرة الاقتصاد الخفي، وعلى الرغم من اختلاف العوامل من دولة إلى أخرى، إلا أن الإختلالات الهيكلية التي تصب في الاقتصاد القومي، تعتبر في مقدمة العوامل التي تؤدي إلى نشوء هذه الظاهرة، ويمكن القول أن هناك أسباب مباشرة لنموالاقتصاد الخفي وعوامل تحفز هذا النمو.

أ – أسباب تنامي الاقتصاد الخفي

١– انخفاض مستوى الدخل: أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى نمو الاقتصاد الخفي، خصوصاً مع ارتفاع المستوى العام للأسعار، حيث يجد الأفراد أنفسهم مضطرون للعمل في الاقتصاد الخفي. فعدم قدرة العاملين بالقطاع الرسمي أصحاب الأجور الضعيفة على تلبية حاجاتهم، يدفعهم للجوء إلى العمل في القطاع غير الرسمي من أجل الحصول على أجور إضافية. كما أن تدني مستويات الدخل وارتفاع نسبة البطالة والفقر، يؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة، وبالتالي زيادة في حجم الاقتصاد الخفي.

٢ – ارتفاع مستوى الضرائب: تعد الضرائب المرتفعة مسئولة عن نشأة و نمو ظاهرة الاقتصاد الخفي في العديد من الدول المتقدمة و النامية ، و يتزايد

الحافز لدى الأفراد و الشركات إلى التحول نحو الاقتصاد الخفي كلما تعرضت أنشطتها إلى فرض المزيد من الضرائب عليها [١]

٣ – عجز الموازنة العامة للدولة: والمتمثل في زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة لاسيما مع عدم القدرة على تلبية حاجات المجتمع، وخاصة مع النمو السكاني المتزايد. [٢]

٤ – ندرة السلع و سهولة التلاعب في السلع التي توفرها الدولة و التي يفترض أن يتم توزيعها من خلال قنوات التوزيع المتعارف عليها تؤدي إلى زيادة حجم الإقتصاد الخفي.

٥ – العولمة و نوعية الأنشطة الممارسة، بالإضافة إلى نوعية التعاملات الاقتصادية في مجالات التبادل والاستثمارات ومدى قدرة المؤسسات على مواجهة هذه العولمة، فهناك مؤسسات ومن أجل مواكبة المنافسة الدولية تلجأ إلى البحث عن اليد العاملة الرخيصة من البلدان النامية و توظيفها بطرق غير قانونية واستغلالها لأقصى درجة ممكنة.

٦ – الآثار السلبية الناتجة عن الإصلاح الهيكلي، الخصصة، والأزمات الاقتصادية يتجلى ذلك خاصة في حالات غلق المؤسسات العامة وما ينتج عنها من تسريح العمال،...الخ.

٧ – تراجع الدولة على أداء مهامها مع عدم قدرتها على إجبار كل الأفراد على احترام قوانينها وانتشار البيروقراطية والرشوة، بالإضافة إلى عدم تطبيق القوانين بصرامة ...الخ ، كل هذا يشجع الأفراد للدخول إلى مثل هذا النوع

١ صفوت عبد السلام عوض لله: الإقتصاد السري، دراسة في آليات الإقتصاد الخفي و طرق علاجها، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢ ، ص١١– ص١٢.

٢ أحمد المبروك أبو لسين: الإقتصاد الخفي وماهيته و طرق تقديره و آثاره، مجلة الإقتصاد و العلوم السياسية، جامعة طرابلس، ليبيا، العدد ٥،٢٠٠٦ ،ص٣٩.

الأنشطة.

٨- عمل المرأة أصبح يساهم بدوره في زيادة حدة البطالة، وبالتالي تنامي الاقتصاد الخفي.

٩- تطور بعض الحرف التقليدية مما أدى إلى ظهور أنشطة يمكن احترافها لا رسمياً.

١٠ - ضعف هيكل النمو الاقتصادي في بعض مع عدم القدرة على خلق فرص عمل جديدة مما يساعد على ارتفاع معدل البطالة ،واللجوء إلى العمل في القطاع غير الرسمي.[١]

ب - عوامل المحفزة لتنامي أنشطة الاقتصاد الخفي

- زيادة اسعار الضرائب

فكلما زادت أسعار الضرائب كلما اعتبرها الأفراد كعبء عليهم مما يشجع على التهرب منها .

- الحظر (القوانين المانعة)

قيام الدولة بوضع قوانين تمنع أو تحظر بعض الأنشطة، فيتم ممارستها بالالتفاف حول تلك القوانين والتحايل عليها ، كما أن الاقتصاد الذي تكثر فيه القوانين و اللوائح غير المنضبطة يشجع محاولات الالتفاف على هذه اللوائح و ينشئ أنشطة مختلفة من الصعوبة مراقبتها.

- تواضع وعدم كفاءة المؤسسات الحكومية :

يميل حجم الاقتصاد الخفي (غير الرسمي) إلى الصفر في البلدان التي تتسم المؤسسات الحكومية فيها بالقوة والكفاءة، فيما تجد أنشطة الخفاء أرضا خصبة في أي اقتصاد مثقل باللوائح تتسم فيه الحكومات بعدم الكفاءة والتعويل على

١ قارة ملاك: اشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، مرجع سابق ،ص٣٨- ص٣٩.

السلطة التقديرية في تطبيق القانون. [١]

- البيروقراطية والفساد الإداري

إن ازدياد التعقيدات الإدارية يؤدي إلى اللجوء إلى الأبواب الخلفية، فالحكومة التي تضع التعقيدات الإدارية مثلاً في سبيل الحصول على الترخيصات أو تعمل على ظهور طائفة من المستفيدين يقومون بإنهاء هذه الإجراءات في مقابل الحصول على رشاوي .[٢]

- المشروعات الصغيرة

تقوم المشروعات الصغيرة بدور لا يستهان في تحفيز نمو الإقتصاد الخفي، يرجع ذلك لطبيعتها التي تميل إلى إجراء معظم معاملاتها بإستخدام النقود السائلة، مما يساعد في تسهيل عملية التهرب الضريبي.[٣]

- توافر المعلومات

تلعب المعلومات دوراً حيوياً في أداء الاقتصاد الخفي؛ فهناك حاجة إلى المعلومات الاقتصادية المختلفة ، وبدون توافر هذه المعلومات فإن السوق لا يمكنه العمل. ولا شك أن الحصول على هذه المعلومات سوف يكون لها تكلفة لمن يريد التعامل في الأنشطة الخفيَّة، وعلى ذلك لا بد من توافر المعلومات بأقل تكلفة وسهولة ممكنة.[٤]

---

١ د. بودلال علي: القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري ، مرجع سابق، ص٦-ص٧.

٢ فيتوتانزي: الاقتصاد السري ، أسباب هذه الظاهرة العالمية واثارها، مجلة التمويل والتنمية،العدد ٤،ديسمبر ١٩٨٣،ص١٠.

٣ شهاب أحمد شيخان: إقتصاد الظل بين السببية و التحييد، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية و الإدارية، العراق، المجلد ٥، العدد ١٠،٢٠١٣،ص٧.

٤ ليلى حامد المطيري: أثر الاقتصاد الخفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، كلية ادارة أعمال، قسم الاقتصاد،جامعة الملك سعود،٢٠١٤،ص٨.

المبحث الأول :- اختلاف تأثيرات الإقتصاد الخفي

يجب التمييز بين الآثار المترتبة على الاقتصاد الإجرامي والآثار المترتبة على الاقتصاد الغير الرسمي عند دراسة التأثيرات المختلفة للاقتصاد الخفي ،لأنهما كما يختلفان في الأساليب والإجراءات فإنهما يختلفان في النتائج، حيث لا توجد أي تأثيرات إيجابية للإقتصاد الإجرامي، ولذلك سيتم تناول الاثار الايجابية للإقتصاد الخفي من خلال القطاعات الإقتصادية غير الرسمي.

المطلب الأول: التأثيرات الايجابية للإقتصاد الخفي

تركز معظم الدراسات التي تناولت الاقتصاد الخفي على الجوانب السلبية فيه، إلا أن ذلك لا يعني أنه لا توجد آثار ايجابية له خاصةً في القطاع غير الرسمي ، وذلك على النحو التالي.

أولا: خلق الوظائف

يساعد الاقتصاد الخفي في حل أزمة البطالة من خلال إيجاد فرص عمل للعاطلين، فهو لا يحتاج إلى موافقات رسمية أو مستوى علمي أو مهني معين. مما يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد وخاصة في ظل انخفاض مستويات الدخل الحقيقية ، مما يقلص من حدة الفقر، فقد قام البنك الدولي بدراسة في ٦٩ دولة توصل إلى نتيجة مفادها أن زيادة بمقدار نقطة واحدة في نصيب الفرد من الناتج المحلي يؤدي إلى زيادة قدرها ١٨ % من معدل زيادة فرص العمل.[١]

ثانياً: زيادة الإنتاج والمعروض السلعي

يساعد الاقتصاد الخفي على تخفيض الأعباء الاجتماعية للعديد من الأسر

١ د. المأمون علي عبدالمطلب جبر: الاقتصاد الغير رسمي في مصر (أنموذج الدروس الخصوصية التقنين والإلغاء) ،المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة،جامعة الازهر،العدد١٣،يناير٢٠١٥، ص٥٢٧.

التي تدخل ضمن نطاقه، من خلال الإنتاج العائلي من الخدمات والسلع لاسيما المنتجات الغذائية التي تحقق الاكتفاء الذاتي، كما يساهم في زيادة المعروض من السلع والخدمات على مستوى الدولة، مما يجعله يقوم بدور هام في تجنب الأزمات الاقتصادية ولعب دور المهدئ الاجتماعي.[١]

يظهر ذلك في الاقتصاد المصري بسبب ارتباط أنشطة القطاع غير الرسمي بروابط مباشرة وغير مباشرة بالإنتاج والخدمات والتجارة مع القطاع الرسمي، فمن ناحية تتجه المصانع إلى الاعتماد في بعض عمليات التصنيع على القطاع غير الرسمي، لتقليل النفقات وإيجاد أساليب إنتاج أكثر مرونة عن طريق التعاقد من الباطن مع القطاع غير الرسمي لأداء بعض العمليات، ومن ناحية أخرى، يقوم القطاع غير الرسمي بتوفير العديد من السلع والخدمات الرخيصة نسبيًا لمحدودي الدخل العاملين في القطاع الرسمي، ومن ناحية أخرى، تمثل القدرات الإدارية والتكنولوجية المتدنية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة عائقًا كبيرًا أمام تحقيق الروابط الأمامية والخلفية مع المنشآت الكبيرة والأجنبية. [٢]

ثالثاً: خفض العجز في ميزان المدفوعات

من خلال تخفيض الواردات لكثير من المنتجات التي يتم استيرادها من الخارج، حيث يوفر الاقتصاد الخفي بدائل لها، وإن كانت في معظم الأحيان

---

١ سلمان حيان : اقتصاد الظل، أو الاقتصاد الخفي، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، سوريا،٢٠٠٦، ص١٨ .

٢ حسين عبد المطلب الاسرج: انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري، Paper mpra، 2011، ص٣- ص٥.

http://mpra.ub.uni-muenchen.de/30477/

بتاريخ ٢٠١٨/٤/١٢

أقل جودة من المنتجات المستوردة

رابعاً: المرونة

لا يخضع الإقتصاد الخفي لكثير من الأعباء البيوقراطية، و بالتالي يحافظ بمرونة على تنافسية إقتصاد الدولة مع الدول الأخرى، فهو يستكمل الخلل الهيكلي في القوانين بقوانين و نظم خفية موازية تسمح بتقديم الخدمات و السلع التي يحتاجها المواطنون في حياتهم اليومية، كما له قدرة على تجنب انعكاسات قوانين مثل الحد الأدنى للأجور و الضرائب مما يجعل الإقتصاد أكثر ديناميكية، و أكثر سرعة و قدرة على الإستجابة لتلك التغييرات مقارنة بالإقتصاد الحقيقي. [١]

خامساً : توفير الخدمات البيئية

يعتبر الاقتصاد الخفي موفر رئيسي للخدمات البيئية التي تحتاجها المدن، كما يحد من التلوث من خلال إعادة تدوير النفايات التي يقوم بها جامعو القمامة في الاقتصاد الحقيقي.[٢]

سادساً :دعم التدريب وتنمية المهارات

يعتبر الاقتصاد الخفي مصدرا لتنمية المهارات وموفر للتدريب الذاتي، فهو يعتبر الوسيلة الرئيسية لتوفير المهارات لمعظم الأفراد العاملين فيه الذين يكتسبون المهارات الضرورية من خلال التدريبات التقليدية، فهناك عدة ممارسات في الاقتصاد الخفي تنطوي على معارف جوهرية يمكن الاستفادة منها في الاقتصاد الحقيقي بكل قطاعاته منها.[٣]

---

١ وائل نورة: الإقتصاد الغير الرسمي كأحد أعراض ظهور الدولة الموازية، مجلة المشروعات الدولية الخاصة، العدد ١٤ ، القاهرة، ٢٠٠٧.

٢ الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، ص٢١٠ .

٣زينب قرفي – فاطمة الزهراء لعموري:الاقتصاد الخفي واثره على التنمية المستدامة ، مرجع سابق، =

المطلب الثاني – الآثار السلبية للإقتصاد الخفي

تتعدد التأثيرات سلبية للاقتصاد الخفي فمنها الاقتصادية والمالية والاجتماعية على النحو التالي.

أولا : التأثيرات الاقتصادية

أ – فقدان حصيلة الضرائب وعجز الموازنة

يتسبب فقدان حصيلة الضرائب إلى فقدان معتبر في الإيرادات العامة للدولة مما ينعكس سلباً على الموازنة العامة، هذا بجانب زيادة حجم الإنفاق العام حيث يستفيد العاملين في الاقتصاد الخفي وبشكل خاص في القطاع غير الرسمي بكل الخدمات التي تقدمها الدولة للقطاع الرسمي من تعليم – صحة – مياه – كهرباء – الخ، مع عدم مساهمتهم في تحمل الضرائب مما يؤثر على الموازنة العامة للدولة و يزيد من عجزها.[١] كما يدفع عجز الموازنة الدولة إلى فرض ضرائب جديدة لمواجهة هذا العجز، مما قد يؤدي مجدداً بالعاملين بالقطاع الرسمي إلى الانتقال والعمل في الاقتصاد الخفي للتهرب من الضريبة، ومن ثم ديمومة واتساع هذه الحلقة. [٢]

ب – توزيع الدخول وتخصيص الموارد والكفاءة الاقتصادية

يظهر تأثير الاقتصاد الخفي على توزيع الدخول من خلال التهرب الضريبي، حيث يعيد توزيع الدخول بطريقة عشوائية تماما، لأنه يؤدي إلى

=

ص٥٨.

١ نسرين عبد الحميد: الاقتصاد الخفي، مرجع سابق ، ص٩٣– ص ٩٤.

٢ د. صفوت عبدالسلام عوض الله: الاقتصاد السري،مرجع سابق، ص ٤.

محمد عبدالفضيل– جيهان دياب: أبعاد ومكونات الاقتصاد الخفي في إطار نظام متطور للحسابات القومية، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤٠٠، أبريل ١٩٨٥،ص ١١ – ص١٣.

الإضرار بالمكلفين الذين يتحملون فعلا العبء الضريبي ويؤدي كل هذا إلى الإخلال بقاعدة التوزيع العادل للدخول [١]، كما يؤثر على تخصيص الموارد وبالتالي على الكفاءة الاقتصادية من خلال اتجاه تلك الموارد إلى أنشطة الاقتصاد الخفي من أجل التهرب من الضرائب، فينتج عن ذلك إعادة توزيع الموارد بين الأنشطة الأكثر كفاءة الخاضعة للضريبة والأقل كفاءة التي لا تدفع للضريبة ما يخفض مستوى الكفاءة في الاقتصاد عموما. [٢]

يؤدي انتشاره أيضاً إلى استنزاف الموارد المحلية ويصبح استخدامها مشوهاً من خلال استهلاكها في الاستخدام الشخصي أو الصناعي وخاصةً في ظل توفر السيولة النقدية لأصحاب هذا القطاع، والذي يتصف بإرتفاع وتيرة استخدام النقود السائلة الأمر الذي يترتب عليه الزيادة في الطلب علي النقود، وبالتالي انخفاض القيمة الشرائية لها. [٣]

ج – الإدخار و الإستثمار

لا يسمح الإقتصاد الخفي بتكوين إدخار عام، مما يؤثر على دور الدولة بالقيام بمشاريع استثمارية تنموية، كما أن إنخفاض معدلات الإدخار تجعل الدولة تخفض من حجم تطوير الإستثمارات، و حدوث ركود إقتصادي يتميز

١ عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي: التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٦ ، ص١٨٠– ص ١٨١.

٢ فريدريك شنايدر– دومينيك انستي: الاختبار وراء الظلال "نمو الاقتصاد الخفي" سلسلة قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، واشنطن ، العدد ٣٠ ،مارس ٢٠٠٢.

عادل كدودة – زهرة بن بريكة: الإقتصاد غير الرسمي، مفهوم أشكال قياس، أسبابه و معالجته، ملتقى وطني حول، إقتصاد غير رسمي للجزائر ، الآثار و سبل الترويض، (المداخيل القياسية)، سعيدة ، الجزائر، ٢٠/٢١ نوفمبر ٢٠٠٧،ص ٢٠.

٣ محمد عبدالفضيل– جيهان دياب: أبعاد ومكونات الاقتصاد الخفي في إطار نظام متطور للحسابات القومية، مرجع سابق، ص١١– ص١٣.

بإرتفاع معدلات التضخم و البطالة. [١] فهو إدخار مخبئ يغذي المضاربة، و يخل بتوازن العرض و الطلب، كما تتمثل خطورته في حالة توظيف الأموال غير المشروعة في مجالات الاستثمارات المتعددة، فهو وإن كان يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة، إلا أن الدافع لتوظيف أو استثمار هذه الأموال غير اقتصادي بقدر ما هو متعلق بإخفاء حقيقة مصدرها غير الشرعي.

د – الجودة والأسعار

أعفي الاقتصاد الخفي نفسه من تطبيق المواصفات القياسية المتعارف عليها في مجال الصناعة مستخدماً الردىء من الخامات لخفض تكلفة الإنتاج أدى ذلك لتشوه الأسعار، بحيث تميل الأسعار إلى الزيادة بمعدلات أقل من تلك السائدة في الاقتصاد الرسمي، الأمر الذي يترتب عليه الإضرار بسمعة الصناعة الوطنية من ناحية، ومن ناحية أخري عرقلة حركة التجارة حيث سيغلُب علي الأسواق شعار السلعة الرديئة تطرد السلعة الجيدة من السوق. [٢]

هـ – الكتلة النقدية

يتصف الاقتصاد الخفي بزيادة الدوافع للإحتفاظ بالنقود السائلة لأغراض إجراء المعاملات التي تتم فيه، ونظرا لصعوبة الحصول على التمويل في هذا الاقتصاد وعدم القدرة على التداول بأشكال أخرى للنقود ما يتسبب في قلة مرونة الطلب على النقود بالنسبة لمعدل الفائدة للاقتصاد ككل. [٣] مما ينتج

١ عيسى بلخوخ: الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب والغش الضريبي، ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ٢٠٠٣ ، ص٣٧.

٢ د.صفوت عبدالسلام عوض الله: الاقتصاد السري ، مرجع سابق، ص ٤.

٣ زينب قرفي – فاطمة الزهراء لعموري:الاقتصاد الخفي واثره على التنمية المستدامة ،مرجع سابق، ص٥٧.

عنه زيادة في معدلات التضخم بجانب تناقص القوة الشرائية للمواطنين .

و – صحة ودقة المعلومات و تشوه المؤشرات الاقتصادية:

التسبب في تقديم تقديرات غير واقعية، عن معدل النمو الإقتصادي الحقيقي. وذلك بسبب اختلاف معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد عن معدل النمو المسجل في الاقتصادي الرسمي.[١] وبالتالي تتأثر مصداقية البيانات والإحصائيات الرسمية مما يشوه المؤشرات الإقتصادية، كما يؤثر على الاستقرار الاقتصادي و فشل السياسات الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، و ذلك بسبب حصول صناع القرار على معلومات خاطئة عن معظم المتغيرات الاقتصادية التي يمكن الاعتماد عليها عند وضع هذه السياسات، فكلما كانت المعلومات دقيقة بمقدار ما تكون القرارات صائبة وواقعية ومناسبة لوضع السياسة الإقتصادية.[٢]

فعلى سبيل المثال يحدث تغير في بيانات معدل التضخم لأن سلة السلع التي يحسب على أساسها الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لا تتعامل مع الإقتصاد الخفي كحقيقة واقعة، و إنما تتم الحساب على أساس الأسعار الرسمية لصفة السلع و الخدمات، وهنا يمكننا أن نواجه حالة من إثنين إما المغالاة في معدل التضخم، و إما ظهور معدلات التضخم بأقل من الواقع.[٣]

ثانياً : الآثار الاجتماعية

أ – أغلب العاملين في هذا الاقتصاد من الأميين والفئة الشابة وأجورهم أعلي مما يماثله في القطاع الرسمي، وهو بمثابة إغراءات للعمل في هذا الاقتصاد،

---

١ د. بودلال علي: القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري– مرجع سابق، ص٨– ص٩.

٢ زينب قرفي – فاطمة الزهراء لعموري:الاقتصاد الخفي واثره على التنمية المستدامة ،مرجع سابق،ص٢٧.

٣ عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، التهرب الضريبي و الإقتصاد الأسود، مرجع سابق ، ص ١٥.

فضلاً عن أن الأجور بهذا القطاع تُعد حافزاً قوياً لهم يثنى المبدعين به عن الاشتغال بالقطاع الرسمي.

ب – ترسيخ بعض المفاهيم الخاطئة في الوسط الاجتماعي بين أفراد المجتمع بحكم مركزهم المالي ومن أكثر الأمور السيئة للتنمية هي ترسيخ المفاهيم الخاطئة [١]، بل وأحياناً يتطرق الأمر إلى الإساءة بشكل مباشر إلى أمور هامة من ذلك التأثير علي حركة الأسواق والقدرة علي احتكار السلع والخدمات والتلاعب بالأسعار بيعاً وشراء.[٢]

المبحث الثاني : الاقتصاد الخفي والقطاع غير الرسمي في مصر

شهدت فترة الثمانينات تنامي معها ظاهرة الاقتصاد الخفي في مصر والتي كان من أهم سماتها توسع القطاع غير الرسمي بشكل متزايد، مما جعله يمثل نصيبا كبيراً من حجم الاقتصاد المصري الكلي.

المطلب الأول : طبيعة القطاع غير الرسمي

أولا: الصفة غير الرسمية

استخدام مصطلح الاقتصاد غير الرسمي (الاقتصاد الخفي) بديلا عن مصطلح (القطاع غير الرسمي) [٣] في مصر.[١] ، حيث لم تطبق بشكل موحد

١ محمد زعلان: شمولية ظاهرة الإقتصاد الموازي بالإشارة الى الإقتصاد الجزائري، مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية، جامعة باتنة الجزائر، العدد١٠ ، ديسمبر ٢٠٠٨ ، ص ٢١٠.

٢ د. المأمون علي عبدالمطلب جبر: الاقتصاد الغير رسمي في مصر،مرجع سابق ، ص ٥٢٩-ص٥٣٠.

٣ القطاع غير الرسمي هو تلك الأنشطة الاقتصادية التي لا تخضع لرقابة الحكومة ولا يتم تحصيل ضرائب عنها، ولا تدخل في حسابات الناتج القومي الإجمالي على خلاف أنشطة القطاع الرسمي التي تخضع للنظام الضريبي والرقابة وتدخل في =

تعريف السمة "غير الرسمية"،من جانب أي مصدر للمعلومات الإحصائية في مصر الرسمية أو غير الرسمية، عن الإقتصاد الخفي، وقد وضعت منظمة العمل الدولية اطار يوصي باستخدام ثلاثة مناهج مفاهيمية منفصلة و لكنها متداخلة فيما بينها لتعريف "صفة غير الرسمية" لوسم الانشطة الاقتصادية، سواء على مستوى الانشطة أو العمالة والمنشأة على النحو التالي.

أ –على مستوى الأنشطة

تعرف منظمة العمل الدولية الأنشطة الأقتصادية غير الرسمي بأنها "كافة الأنشطة التي بموجب العرف أو القانون لاتغطيها كافة الإجراءات الرسمية، أو التي لا تغطيها بشكل كافي".[٢]

ب –على مستوى العمالة

تشمل العمالة غير المنظمه أو غير الرسمية بحسب تعريف منظمة العمل

=

حسابات الناتج القومي الإجمالي، كما يمكن تعريفه بأنه تلك الفئة من الصناع أو التجار التي تعمل في الخفاء ، بهدف الحصول على الربح السريع دون الالتزام بأي أعباء مالية تجاه الدولة سواء تأمينية أو ضريبية .

١ وفر مؤتمر العمل الدولي، ٢٠٠٢ ، اطارا عاما لفهم ضوابط هذا المفهوم، كبديل عن تقديم تعريف محدد، و ذلك بوصفه "جميع اللأنشطة التي لا تشملها الترتيبات النظامية او لاتتطرق لها بما فية الكفاية في القانون او في الممارسة". لمزيد من التفاصيل انظر:– منظمة العمل الدولية ٢٠١٥ :الإقتصاد غير المنظم و العمل اللائق:دليل موارد السياسات لدعم الإنتقال الى السمة المنظمة.

٢ منظمة العمل الدولية (٢٠١٥): سياسات التشغيل الوطنية: دليل لمنظمات العمال مكتب العمل الدولي.

http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/ed_emp/emp_policy/documents/publication/wcms_480948.pdf

بتاريخ ٢٠٢١/٤/١٢

جميع الوظائف في منشآت القطاع غير الرسمي ، بالإضافة الى منشآت القطاع الرسمي و قطاع الأسر.

ج – على مستوى المنشأه

عرفت منظمة العمل الدولية منشآت القطاع غير الرسمى بأنها "منشأة أعمال فردية خاصة غير مسجلة و/أو صغيرة الحجم منخرطة في انشطة غير الزراعية، لإنتاج بعض السلع والخدمات موجهه للبيع أو المقايضة"، ويمكن أن يملكها و يدريها افراد يعملون لحسابهم الخاص أو تستخدم عماله، بما في ذلك العمالة بدون أجر من الأسره.[١] وقد ركزت الدراسات التي حاولت تعريف صفه غير الرسمية على مستوي المنشات الصغيره و المتوسطة الحجم في مصر[٢] على مدى التزام المنشآت بالمعايير الأربعة التى تشكل معنى منشأة رسمية وهى: وجود تصريح ممارسة عمل والتسجيل التجارى أو الصناعى والبطاقة الضريبية وإمساك دفاتر حسابات منتظمة.

ثانياً : تقدير حجم الاقتصاد الخفي في القطاع غير الرسمي

أ – الاختلافات في تقدير حجمه

تشير الدراسات والأرقام المختلفة إلى أن نسبة القطاع غير الرسمي في

١ منظمة العمل الدولية (٢٠١٥): الإقتصاد غير المنظم و العمل اللائق:دليل موارد السياسات لدعم الإنتقال الى السمة المنظمة.

٢ لمزيد من التفاصيل انظر:-

Ghanem (2013) :The role of Micro and Small in Egypt's Economic, Working Paper 55 Institution Transition. Brooking ,G.6.

African development Bank(2016) : Addressing Informality in Egypt. North Africa Working Paper (Tunis: AfDB).

Elmahdi.A.(2012) :Improving the Opportunities of Micro and Small in Egypt.. Brooking Institution

العملية الاقتصادية في مصر يتراوح بين٤٠ %إلى٦٠ % ، وإن كنا لا نستطيع أن نجزم بدقة لتحديد هذه النسبة ولكنها نسبة مقاربة للعديد من البلدان النامية.[١] حيث تختلف التقديرات في الوقوف على حجم هذا الاقتصاد في مصر .[٢]

ب – طرق قياس حجم الأنشطة غير الرسمية

اعتمدت الدراسات التي حاولت تقدير حجم الأنشطة غير الرسمية في مصر على طرق القياس غير المباشره التي تستخدم مؤشرات الأقتصاد الكلي و التي من اهمها إحصائيات الدخل و الإنفاق، الطلب على النقود و التهرب الضريبي، استهلاك الكهرباء ، بالإضافة الى اسلوب النماذج الإحصائية

١ انظر :-

ILO, «Decent Work and the informal economy», Report VI, International Labour Conference, 90th session, Genva, 2002, p.26.

٢ يقدر الخبير الاقتصادي هرناندودي سوتو حجم الاقتصاد الخفي المصري بنحو ٣٩٥مليار دولار بما يعادل ٢,٦تريليون جنيه مصري، وعدد العاملين بالقطاع غير الرسمي ١٠مليون عامل مقابل ٦,٨مليون عامل بالقطاع الخاص الرسمي، ويقدر(البنك الدولي٢٠١٣) زيادة حجم الاقتصاد الخفي في مصر وانخفاض العمالة الرسمية في قطاع الصناعة بنسبة ٥% وفى قطاع المقاولات بنسبة ٨% وفى قطاع الخدمات بنسبة ١٥% وأضاف أن أعداد العمالة غير الرسمية ارتفعت إلى ٤٠ % خلال عام ٢٠١٢وإلى ٤٥%خلال عام ٢٠١٣ في حين أنها عام ١٩٩٨كانت ٣٠ % فقط. كما هناك تقديراً لمركز القاهرة للدراسات الاقتصادية عن حجم الاقتصاد الخفي في مصر أنه يصل إلى نحو ١٨مليون منشأة منهم ٤٠ألف مصنع غير قانوني، ويقدر حجم الاقتصاد الخفي في مصر بـ ١,٢تريليون جنيه وقد يصل إلى ١,٥تريليون جنيه أي ما يوازى٦٥ % إلى ٧٠ %من حجم الاقتصاد الرسمي، وهناك تقديراً حديثاً لحجم الاقتصاد الخفي في مصر أعدها إتحاد الصناعات المصرية يفيد بتفاقم حجم هذا الاقتصاد في الأربع سنوات السابقة لعام ٢٠١١ ليصل بحسب تقديرات هذه الدراسة إلى ٢,٢تريليون جنيه مصري، مما تسبب في ضياع٣٣٠مليار جنيه قيمة الضرائب المهدرة سنوياً على خزينة الدولة.

متعددة المؤشرات.[١]

ثالثاً : سمات القطاع غير الرسمي في مصر

١- غياب تسجيل المنشأة في السجلات الرسمية للدولة بمختلف أنواعها ، كما يتسم بغلبة المشروع الفردي، حيث أن ٩٢ % من منشآت القطاع غير الرسمي تعتبر مشروعات فردية، ، حيث أن المشروعات الفردية هي الكيان القانوني الغالب على منشآت القطاع الخاص المصري.

٢ - صغر حجم التشغيل في منشأت القطاع غير الرسمي، سواء بعدد العاملين بأجر بشكل مستمر أو دائم،أو بجملة العاملين بأجر سواء الدائمين أو المؤقتين، وكذلك بجملة العاملين بأجر وبدون أجر (العمالة العائلية).

٣ - محدودية رأس المال المستثمر في منشأت القطاع غير الرسمي، حيث تتسم المشروعات غير الرسمية عن الرسمية بأنها تعد أفقر من ناحية رأس المال المستخدم، كما أنها توظف عمالة أقل نسبيًا من المشروعات الرسمية، علاوة على صعوبة حصول المشروعات غير الرسمية على تمويل من القنوات الرسمية للتمويل. [٢]

---

١ احدث الدراسات التي حاولت قياس حجم أنشطة الإقتصاد الخفي في مصر، دراسة Hassan and Schneider و التي تناولت تطور الاقتصاد الخفي في مصر في الفتره من (١٩٧٦ - ٢٠١٣) ، والتي تظهر أن اعلى معدل وصل اليه الأقتصاد غير الرسمي في مصر كان في فتره السبعينات حيث تراوح في المتوسط بين ٣٣ % باستخدام نموذج MIMIC ، و نحو ٥٠ % باستخدام الطلب على النقود. انظر:-

M.Hassan, F. Schneider :Modelling the shadow economy in Egypt; A CDA and MIMIC approach. Journal of Economics and Political Economy, 3(2), 2016,p309-p 339..،

٢ حسين عبد المطلب الاسرج: انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص٣- ص٥.

http://mpra.ub.uni-muenchen.de/30477/

بتاريخ ٢٠٢١/٤/١٢

٤ – تشكل الصناعات التقليدية والحرفية العمود الفقري لهيكل الاقتصاد الخفي في مصر، وتشير التقديرات إلى ارتفاع حجم الصناعات التقليدية والحرفية في القطاعات غير الرسمية في مصر والداخلة ضمن نطاق الاقتصاد الخفي. [١]

المطلب الثاني : الاقتصاد الخفي وسوق العمل المصري

تشير تقديرات منظمة العمل الدولية أن ٦٠% من مجموع القوى العاملة في مصر تعيش من الاقتصاد الخفي[٢]،ويمثل القطاع غير الرسمي جزءاً كبير من سوق العمل المصري حيث استحوذت منشأتة على ٥٨,٥ % من اجمالى المشتغلين كما تزيد مساهمته في الريف.[٣]

---

١ لا توجد دراسات دقيقة ومحددة حول حجم الصناعات التقليدية والحرفية في مصر. وفي هذا الصدد أيضا وطبقا للاستقصاء الذي تم في يناير من عام ٢٠٠٨لدي ١٧جهة حكومية معنية بالمنشئات في مصر فإن إجمالي عدد العاملين بالمنشئات التي تم إحصاؤها بلغ ٦,٩٧٩مليون عامل ويتوزعون علي ٢,٤مليون منشأة. واتضح من هذا الاستقصاء ارتفاع حجم العمالة الغير رسمية بالمنشئات الصغيرة والمتوسطة من حيث تبين انخفاض نسبة العمالة بالمنشئات الكبيرة الغير رسمية حيث أن نسبة العمالة بتلك الأخيرة تُمثلُ ٣٢%من العمالة في منشئات القطاع الخاص. وطبقا لدراسة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الصادر عنها في عام ٢٠٠٩ فإن نسبة أعداد العاملين بهذه الصناعات والحرف يشكل ٦٠%مقابل ٤٠%يعملون بالقطاع الرسمي.

د. المأمون علي عبدالمطلب جبر: الاقتصاد الغير رسمي في مصر، مرجع سابق،ص ٥٤٤ – ص٥٤٥.

٢ ماكس غالين: فهم الاقتصادات غير الرسمية في شمال أفريقيا: من القانون والنظام إلى العدالة الاجتماعية، مؤسسة فريدريش إيبرت، تونس ، يوليو،٢٠١٨،ص٣.

ILO, 2018: Women and men in the informal economy: A statistical picture. Third edition.

٣ جاء ذلك على عكس ما جاء نتائج دراسات سابقة، والتي كانت تظهر أن الشركات التى تتواجد فى الحضر تكون أكثر رسمية عن الشركات التى تتواجد فى المناطق الريفية و هذا ما يفسرزيادة حجم العمالة غير الرسمية في القطاع غير الرسمي في الريف و التي تشكل حوالى ٦٨,٥ % من إجمالى عمالة الريف في مقابل ٤٤,٧ % من إجمالى القوى العاملة في الحضر. في حين تشير زيادة العمالة غير الرسمية في القطاع الرسمي في الحضر مقارنة بالريف الى ان القطاع غير الرسمي ليس المحفز الوحيد المولد للصفة غير الرسمية للعمالة ٥,٤ % من العمالة غير الرسمية المتولد في =

أولاً : انخفاض التوظيف في القطاع الرسمي

ذكر تقرير صدر من البنك الدولي عن نسبة التوظيف في القطاع غير الرسمي في مصر، أنها قد إرتفعت من ٣٠,٧ %في عام ١٩٩٨إلى ٤٠% في عام ٢٠١٢ ، وأشار التقرير أيضاً إلى انخفاض نسبة التوظيف في القطاع الرسمي بصفة عامة.

ثانياً : أسباب ارتفاع معدلات التوظيف في القطاع غير الرسمي

١ – عدم وجود إطار قانوني للمشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر،والتي تمثل الجانب الاكبر والاساسي لإستمرارية الاقتصاد الخفي .

٢ – عدم كفاءة الجهاز التشريعي والرقابي والتنفيذي اللازمة للحد من الولوج لهذا القطاع وتحويل دفة مساره.

٣ – الاعتماد الكبير على التشغيل اليدوي، فالقطاع غير الرسمي في مصر يعتمد على التشغيل اليدوي بنسبة تصل إلى ٥٤ %مقارنة بنسبة ٣٦% في القطاع الرسمي.

٤ – البيروقراطية الحكومية وما يصاحبها من تكلفة الوقت والمغالاة في الشروط والإجراءات. بجانب فقدان ثقافة أهمية القطاع الرسمي والإمتيازات الناجمة عنه.

٥ – عدم كفاية العرض من السلع والخدمات التي تقوم الحكومة بالإشراف

=

الحضر يساهم بها القطاع الرسمي في مقابل ٣,٤ % في الريف، غير ان الفجوه بين الحضر و الريف احد السمات الرئيسية للاقتصاد المصري تظهر جليا في اجمالى نصيب العمالة غير من الرسمية من اجمالى التوظيف و التي تبلغ في الريف حوالى ٧٢,١ % في مقابل ٥١ % في الحضر. لمزيد من التفاصيل انظر:-

Elmahdi.A.(2012). Improving the Opportunities of Micro and Small in Egypt.op.cit

على تقديمها أو تلك السلع التي تقوم باستيرادها. [١]

المطلب الثالث : تأثير الاقتصاد الخفي على سوق العمل

أدى تحول مصر نحو برامج التكيف الهيكلي التي قادها صندوق النقد الدولي في ثمانينات القرن العشرين. إلى تعاظم دور الاقتصاد الخفي وانتشار القطاع غير الرسمي كأهم صوره بشكل متصاعد، فقد أدت الإصلاحات لتقليص القطاع العام والحد من دور الدولة في الاقتصاد، إلى تبعات كبرى بالنسبة لسوق العمل في مصر، لاسيما مع الإصلاحات التي شملت خصخصة القطاع العام، مما ساهم في خروج آلاف الوظائف من سوق العمل المصري والتي كانت تقدمها تلك المصانع للمصريين، مما انعكس سلباً على الدخول وتسبب في تدهور مستويات المعيشة.[٢]

أولا: التأثيرات الايجابية على سوق العمل

أ- المساهمة بشكل كبير في حل مشكلة البطالة

تعتبر مشكلة البطالة أحد مشكلات مصر المزمنة، حيث تشير الأرقام الرسمية إلى أن نسبة البطالة سجلت أعلى معدلاتها بمقدار ١٣,٤% بنهاية ديسمبر ٢٠١٤، ترتفع تلك النسبة إلى ٣٠% بين فئة الشباب دون عمر الثلاثين وفقا لتقديرات ٢٠١١، ويرى جزءا كبيرًا من تلك العمالة أن هذا العمل مؤقت لحين وجود فرصة في القطاع الرسمي الذي يعاني من أزمة، وبالتالي أصبح القطاع غير الرسمي موظفا لقطاع عريض من العمالة خاصة من الشباب.

---

١ د. المأمون علي عبدالمطلب جبر: الاقتصاد الغير رسمي في مصر، مرجع سابق ،ص٥٢٣.

٢ انظر:-

Hanieh, 2013: Lineages of Revolt: Issues of Contemporary Capitalism in the Middle East, Ch.4

ويمثل فرصة جيدة للحد من البطالة.[١] فقد استطاع هذا القطاع ان يستوعب حوالي ٧٥ % من الداخلين الجدد في سوق العمل في الفتره من ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥ مقارنة بحوالى ٢٠ % في اوائل السبعينات. [٢]

ب – خلق بيئة تنافسية مع القطاع الرسمي

يساهم الاقتصاد الخفي من خلال القطاع غير الرسمي في مصر على خلق بيئة تنافسية مع القطاع الرسمي مما يعتبر محفزاً على زيادة الانتاج وتحسين جودته.

---

١ أظهرت دراسة (Krafft / Assaad .2016)، والتي تدرس اتجاهات سوق العمل بالإعتماد على المسوحات التتبعية لسوق العمل في ٢٠١٢، أن القطاع الخاص الرسمي في مصر لم يوفر سوى ١٢ % من الوظائف الجديده، وأن حوالى ٤٠ % من وظائف القطاع الخاص بأجر تعتبر و ظائف غير مستقره و غير ثابتة الأجر. كذلك ارتفعت نسبة العاملين خارج المنشآت الرسمية من ٥٤,٨ % في ٢٠٠٨ الى ٦١,٥% في٢٠١٦. تركز عمل المشتغلين خارج المنشآت في ٣ مهن: الأولى تشمل المهنين(النجاره، السباكه، الخ) ، الثانية تشمل السائقيين و مشغلى المركبات بأنواعها، الثالثة الباعة المتجولين وجامعي القمامه والانشطة المشابهه. كما أشارت ايضا الى أن ٧٩ % من فرص العمل الأولى للشباب كانت في القطاع غير الرسمي، كما أن ربع وظائف القطاع الخاص في مصر تعمل في قطاع التشييد و البناء رغم انه لا يساهم بشكل كبير في خلق وظائف مستدامة او مستقره، ولا تتجاوز مساهمته في الناتج المحلي الأجمالى ٥ % في متوسط الفتره من ٢٠١٠-٢٠١٤.

٢ استوعب القطاع العام حوالى ٧٠ % من القوى العاملة في عام ١٩٨٠ ، في حين كانت نسبة مساهمة القطاع غير الرسمي في التشغيل حوالى ١٦ % ، و٨ % في القطاع الرسمي الخاص. في عام ٢٠٠٠ ، كان القطاع العام يشغل ٢٣ % فقط مقابل ٤٢ % في القطاع غير الرسمي، و حوالى ١٠ % في القطاع الرسمي الخاص.

للتفاصيل انظر:

ILO.(2012). The Youth Employment Crisis Time for Action International Labor Conference. Report V

http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/ed_norm/relconf/documents/meetingdocument/wcms_175421.pdf

بتاريخ ٢٠٢١/٤/١٢

ج – احتواء القطاع غير الرسمي لمختلف أنواع العمالة

توفير بيئة عمل مناسبة لكل الفئات ومختلف الأعمار و كذلك الجنسين، ، كما يشمل الأميين وأصحاب المؤهلات العلمية المختلفة، ومن ثم يعد هذا القطاع مجالاً خصباً لبناء القدرات والمهارات المتخصصة في كافة المجالات والتي يمكنها أن تُساهم في تكوين الاقتصاد الرسمي مستقبلاً. [١]

ثانياً: التأثيرات السلبية على سوق العمل

أ – مخالفة شروط السلامة والصحة العامة في مؤسسات الاقتصاد غير الرسمي

يتغاضى القطاع غير الرسمي في مصر عن الشروط الصحية لدي العاملين لديه ولا تخضع مستلزمات الإنتاج للشروط الصحية المطلوبة، والتي تشرف عليها جهات رسمية من جانب الحكومة وفي الغالب يتم تجاوز الشروط الصحية بهدف توفير التكاليف.

ب– ضياع حقوق العاملين

تتصف فرص العمل التي يقدمها القطاع غير الرسمي بإنعدام كثير من حقوق العاملين التي يكفلها القطاع الرسمي، بدءاً من اختيار العاملين من حيث العمر إذ لا مانع من تشغيل الأطفال، عدم توافر مواصفات الأمن الصناعي مما يعرضهم لكثير من المخاطر والأمراض فهناك عدم التزام بالتواجد في المناطق الصناعية المعدة لذلك ، بجانب عدم التمتع بأية نوع من الحماية

١. تشير تقديرات المركز المصري للداراسات الأقتصادية الى نحو نحو ٨،٢ مليون شخص يعمل بشكل غير رسمي، ٦٨ %منهم يعملون في منشآت غير رسمية مقابل ٢٢ % في منشآت رسمية،١٠ % يشتغلون بأنشطة البيع الجائل وما شابهها. لمزيد من التفاصيل انظر:– المركز المصري للدراسات الأقتصاديه – اتحاد الصناعات المصرية: أهمية تقنين وضع الأقتصاد الرسمي في مصر، القاهرة،٢٠١٤.

سواء تأمين صحي أو اجتماعي لعدم حصولهم علي عقود عمل، كما يخضعون لساعات عمل أطول عما هو مقرر قانوناً حيث تزيد ساعات العمل لأغلب العاملين فيه عن ٨ ساعات.

وفي بعض الأحيان تلجأ الكيانات المسجلة رسميًا إلى الاستعانة بعمالة غير رسمية نظرًا لتعقيدات قانون العمل الذي لا يعطي صاحب العمل الصلاحيات الكافية لمعاقبة المقصرين في العمل مما يجعل صاحب العمل يقوم بممارسات غير رسمية مثل إجبار العامل على توقيع استمارة(٦) للاستقالة قبل البدء في العمل حتى يستطيع فصله بدون أية عواقب قانونية. [١]

ج- اضعاف قدرة القطاع الرسمي علي المنافسة

تتمتع منتجات القطاع غير الرسمي في مصر بأسعار تقل بفارق ملحوظ عن نظيرتها المنتجة في القطاع الرسمي، وذلك لعدم تحملها للضرائب والرسوم، مما يؤدي إلى إضعاف قدرة القطاع الرسمي التنافسية، و ينعكس على قدرته في خلق فرص عمل جديدة.

د- التأثيرعلى المرافق العامة و البيئة

تمارس منشآت القطاع غير الرسمي نشاطها وسط التجمعات السكانية مما يضر بالمناطق المحيطية بها و بالمرافق العامة للدولة فهذه المرافق مصممة علي لخدمة مناطق سكانية وليس مناطق صناعية كما أن بعض الصناعات ينتج عنها مخلفات تلوث هواء المناطق السكانية، كما تعد منشات القطاع غير الرسمي أحد أسباب تلوث مياه نهر النيل فهي بصرف مخلفاتها مباشرة فيه مما يترتب عليه ارتفاع معدلات تلوثه. [٢]

---

١ د. يسري العزباوي – سيف الخوانكي :رؤية جديدة للتعامل مع القطاع غير الرسمي،مرجع

٢ تقدر دراسة اتحاد الصناعات وجود الاقتصاد غير الرسمي في مجال الصناعة بنحو ٤٠ألف مصنع غير قانوني، تمارس نشاطها في أماكن غير مرخص بها، أو أنها تعمل في إطار بعيد عن إجراءات =

المطلب الرابع :اشكاليات القطاع غير الرسمي

أولاً : إشكالية التسجيل

أ – اتساع حجم القطاع الغير رسمي في مصر

يتسع حجم القطاع غير الرسمي في مصر[١] ليشمل كافة الأنشطة التي تنشأ وتنمو دائماً بعيداً عن أعين الدولة، وقد تكون هذه الأنشطة تقليدية و منها

=

الأمن الصناعي، فضلًا عن شروط السلامة والصحة، ويطلق على هذه الصناعات والاقتصاد غير الرسمي يضعف قوة الاقتصاد الرسمي لأن أسعار سلع الاقتصاد غير الرسمى منخفضة لعدم سداد الضرائب وعدم دفع الرسوم الجمركية لأنها رديئة الصنع غير مطابقة للمواصفات خاصة أن مستوى الدخول لأكثر من٧٠ % من المصريين منخفض أو متوسط الدخل. انظر:- د. المأمون علي عبدالمطلب جبر: الاقتصاد الغير رسمي في مصر،مرجع سابق ،ص٥٥٠ – ص ٥٥١ – ص٥٦١.

١ ذهب البعض إلى أن الاقتصاد غير الرسمي يمثل الأصول العقارية والإنتاجية غير المسجلة والأنشطة الاقتصادية السلعية والخدمية غير المقننة. وقد أشار الاقتصادى المعروف هرناندو دو سوتو مبكرا في عام ١٩٩٧ إلى أن تقنين أوضاع الأصول العقارية والانتاجية وتسجيلها تسجيلا سليما يؤدي إلى منفعة كبيرة للفقراء والمجتمع بشكل عام، فطبقاً للأرقام التي أوردها في حينه، نجد أن ٩٢ %من الثروة العقارية والأراضى في المناطق الحضرية و ٨٧%في المناطق الريفية غير مسجلة تسجيلا نهائيا وتقع في إطار الاقتصاد غير الرسمي مشيرًا إلى أن ٧٠%منها يملكها الفقراء. وهذه النسب التي تترجم إلى حوالي ٢٤٠ مليار دولار من رأس المال الميت كما يصفها دو سوتو يمكن أن تتحول إلى داعم رئيسى في عملية الاصلاح الاقتصادى وتساعد على محاربة الفقر إذا ما نجحنا فى إدماجها فى الاقتصادى الرسمى كذلك تقدر المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر والتي تعمل بصورة غير رسمية بنحو ٨٢%من إجمالي المنشآت، وتشكل نسبة تتراوح بين ٤٠إلى ٦٠%من إجمالي حجم المنشآت الصغيرة التي تعمل بشكل رسمي. لمزيد من التفاصيل انظر:- هرناندو دو سوتو: «راس المال غير المستغل ومحدودى الدخل فى مصر»، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية.
http://eces.org.eg/MediaFiles/Uploaded_Files/%7BF4DC1465-B60E-46D5-A668-0984AD0D5537%7D_DLS%2011-Arabic%20Times%20new%20roman.pdf
بتاريخ ٢٠٢١/٤/١٢

علي سبيل المثال (الصناعات التقليدية والحرفية) [١] أو غير تقليدية، والتي أصبح لها مكانة بارزة في الاقتصاد الخفي المصري. [٢]

ب – الاطار القانوني لدخول السوق

يشير البعض إلى أن القطاع غير الرسمي هو الذى لا تتوافر لديه كل أو أي من الشروط المطلوبة للدخول إلى السوق، وبالتالي يعتبر الإطار القانوني والمؤسسي الحاكم للاقتصاد هو الدافع الرئيسي لعمل المنشآت خارج هذا الإطار لتجنب العوائق المختلفة التي يفرضها. و ذلك مع طرح مفهوم أوسع للاقتصاد غير الرسمي والذي يركز على علاقات العمل غير الرسمية في المنشآت، بحيث يشمل العمالة دون أجر في المنشآت غير الرسمية والعمالة بأجر بدون عقود رسمية أو تأمينات اجتماعية في المنشآت الرسمية وغير الرسمية.

ج – صعوبة الخروج من السوق

تعد مشكلات المتعلقة بصعوبة خروج المنشأت من السوق رسمياً، أحد أهم أسباب فرار المنشآت من القيود الرسمية والتي لم توجد محاولات جادة لحلها هي عدم وجود تشريع متكامل لمعالجة قضية الخروج من السوق بشكل عام أو

١ الصناعة التقليدية والحرفية هي كل نشاط إنتاجي أو إبداعي أداء خدمة يغلب عليها العمل اليدوي. انظر:– بن شهري مدني: الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية) ، ط١،دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص٢١ .

٢ قد تكون التي تنشأ وتنتشر في الاقتصاد الخفي أنشطة غير تقليدية والتي بدأ ظهورها في المجتمع المصري مؤخراً ومن أمثلتها التسويق الشبكي عبر الإنترنت والتسويق المباشر والبيع المباشر وكلها أشكال حديثة لتحقيق الربح وهي وإن اختلفت في مسمياتها أو في أوضاعها القانونية إلا أنها تتفق في تحقيق أرباحاً طائلة وسريعة، و يصعب علي الدولة حصرها أو قياسها حيث أنها هي الأخرى غالبا ما تتم في الخفاء، ونظراً لأن الأنشطة التقليدية ومنذ عدة قرونٍ مضت هي التي تستحوذ علي الجانب الأكبر من حجم الاقتصاد الغير رسمي في البلاد.

حالات الإفلاس بشكل خاص، بعيداً عن القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المنظم للشركات وما يحمله تنظيم الخروج من السوق من تعقيدات سوأعباء كبيرة على المستثمرين. [١]

د – الانتماء للقطاع غير الرسمي

يعتبر عدم التسجيل أول معايير انتماء المنشأة للقطاع غير الرسمي ، ويقصد بذلك غياب كافة أنواع القيد بالسجلات الرسمية، ورغم ذلك لا نستطيع أن نقول إن كل منشأة مسجلة تنتمي إلى القطاع الرسمي. فهناك صفات من غير الرسمية يمكن أن توسم بها المنشأة رغم أنها مسجلة، فمن الممكن أن تكون المنشأة مسجلة في نشاط وتعمل في نشاط آخر، أو تقوم بممارسات غير رسمية مثل التعيين بدون عقود أو القيام بمشتريات ومبيعات غير مسجلة. ولذلك فالتسجيل ليس حلاً للمشكلة فهناك عقبات أخرى تدفع المستثمرين إلى أن يتجه إلى غير الرسمية.[٢]

ثانياً : اشكالية عدم توافر المعلومات

يعاني سوق العمل المصري لاسيما في القطاع غير الرسمي من عدم توافر المعلومات، حيث لا يوجد تقديرات حقيقة لحجم العاملين لحسابهم في منشآت فردية كالباعة الجائلين، و العاملين في القطاع الأسري(عاملات المنازل و حارسي العقارات،...) ،وغيرهم من العاملين في القطاع غير الرسمي أو حتى مساهمتها الاقتصادية ، فقطاع العمالة غير المنظمة في القطاع العائلي يقع

١ شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية :راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، العمل غير المهيكل، ٢٠١٦،ص٣٢٢.

٢ مثل الترخيص أو الحصول على أراضى أو تمويل أو تعنت من قبل الجهات الإدارية والرقابية. لمزيد من التفاصيل انظر:– د. يسري العزباوي – سيف الخوانكي :رؤية جديدة للتعامل مع القطاع غير الرسمي،مرجع سابق، ص ٨ – ص٩.

خارج دائره الاحصائيات الرسمية تماماً [١] ، ولكن كانت هناك محاولات للغرف التجارية في تقدير حجم التجاره العشوائية، احدثها يقدرها بنحو ١٤ مليون سنويا. في حين تقدر اعداد الباعة الجائلين[٢] بنحو ٥ ملايين بائع تشكل النساء منهم حوالى ٣٠ % و الاطفال نحو ١٥%. [٣]

ومن خلال نظرة في الإحصاءات والدراسات المتوافرة عن العمالة غير الرسمية في مصر نجدها تعاني من عدم دقة البيانات والإحصاءات واختلاف التقديرات، وحتى الأن لا تزال تقديرات حجم العمالة غير الرسمية غير محددة، ولكن وفق بيانات وزارة التخطيط في مذكرة مقدمة للمجلس القومي للأجور في العام ٢٠١٤ ، فالعاملون خارج المنشآت (أي خارج أطر العمل الرسمي) نحو ٤٦ % من إجمالى المشتغلين، وفي العام ٢٠١٠ قدرت وزارة القوى العاملة العمالة غير المنتظمة بنحو ١١ مليون و ٢٤٠ ألف عامل. [٤]

---

١ تشكل النساء في معظم دول العالم الأغلبية في هذا القطاع، ويمكن الادعاء بأن هذه الفئة من العمالة غير الرسمية هي الاكثر معاناه و تهميشا وربما الاكثر صعوبة في القياس.

٢ تتعلق اشكاليات الباعة الجائلين بأبعاد مؤسساتية لعلاقات عمل معقدة. اهمها تتعلق بمكان العمل و مفهوم "حقوق الملكية" ومعالجة اوضاع الباعة الجائلين تبدا من تأسيس مفهوم الملكية العامة للفضاء العام. و إداره الفضاء العام لا تعني الدخول في مواجهات عنيفة مع البائعة الجائلين لإجبارهم على التسجيل او دفعهم للتموضع في اماكن اخري. بل تتطلب حوار قائم على التفاوض بين الجميع يشجع على الانخراط المجتمعي لتعريف و اداره الفضاء العام، و لتأسيس علاقة بين الباعة الجائلين و السلطات المحلية قائمة على المشاركة و التشاور و بالتالي المساهمة في عملية الدمج و الهيكلة.

٣ الغرف التجارية : ١٤ مليار جنيه حجم التجارة العشوائية فى مصر، موقع جريدة الوطن، ٣٠ ديسمبر ٢٠١٣
http://www.elwatannews/details/news/com/383451
بتاريخ ٢٠٢١/٤/١٢

٤ من أهم المسوح التي يتم من خلالها تقييم هيكل سوق العمل ومعدل نمو التشغيل والبطالة هو المسح التتبعي للتشغيل وسوق العمل ، وكان أول مسح في العام ١٩٩٨ ، ثم ٢٠٠٦ وأخيراً ٢٠١٢ . لمزيد من التفصيل انظر:- شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية : العمل غير المهيكل، مرجع سابق ،ص٣١٣.

ثالثاً : الاشكالية التشريعية

أ – مفهوم العمالة غير المنتظمة

تظل العمالة غير المنتظمة مفهوماً غير واضح في التشريعات المصرية، فقانون العمل الموحد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ في "التعريفات" توقف عند وصف علاقات العمل حسب طبيعتها "موسمي وعرضي ومؤقت" من دون إشارة محددة أو تعريف للعمل غير المنظم/غيرالرسمي/غير المهيكل.[١]

ب – الفجوة بين التشريع والابتكار

تتسع الفجوة بين التشريعات الوطنية والتجارة الدولية، مع زيادة حجم المعاملات العابرة للحدود، مما يجعل الأفراد تتجه للمعاملات غير الرسمية، فقد ارتبطت زيادة حجم القطاع غير الرسمي في العالم والدول النامية بشكل خاص بتأثير العولمة التي حولت العالم كله إلى سوق حرة يسهل التعامل فيها سواء بصفة رسمية أو غير رسمية.[٢]

---

١ بجانب ما ورد في المادة ٢٦ بعيداً عن التعريفات من إشارات إلى العمالة غير المنتظمة مقترنة بتحديد أعمال بعينها. الكتاب الثانى في علاقات العمل الفردية (الباب الأول: التشغيل)، ويعد قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ القانون الأساسي المنظم لعلاقات العمل في مصر، بالإضافة إلى قوانين أخرى منها قانون الخدمة المدنية، حيث يستثني في مادته الرابعة الفئات الآتية: أ– العاملون في أجهزة الدولة بما في ذلك وحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة. ب– عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم. ج – أفراد أسرة صاحب العمل الذين يعولهم فعلًا. وذلك ما لم يرد نص خلاف ذلك. كما أشار القانون إلى العمالة غير المنتظمة في المادة ٢٦ (تتولى الوزارة المختصة رسم سياسة ومتابعة تشغيل العمالة غير المنتظمة، وعلى الأخص عمال الزراعة الموسميين وعمال البحر وعمال المناجم والمحاجر وعمال المقاولات.. لمزيد من التفاصيل انظر:– شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ، العمل غير المهيكل، مرجع سابق،ص٣١٠.

٢ انظر:–

John Zarobell, "THE INFORMAL ECONOMY AND THE GLOBAL ART MARKET", SFAQ, Sept 28, 2015. Available at: http://sfaq.us/201509//the-informal-economy-and-the-global-artmarket/

=

سبَب ذلك مزيدًا من القلق في الدول المتقدمة حول "تقاسم الاقتصاد" بين هذه النماذج الجديدة غير الرسمية، والاقتصاد الرسمي، بل وتنامي حجم القطاع غير الرسمي تحت بند حرية الاختيار والتحرر من أنظمة الدولة، كما تسهم هذه الخدمات أيضًا فى تراكم رأس المال الضخم من قبل أولئك الذين يقومون بتصميم تطبيقات لهذه الخدمات، وتؤدي إلى تآكل أساس ضريبة الاقتصادات الوطنية والمحلية، فضلا عن تدهور حقوق العمال ومعايير الصحة والسلامة والمعايير التي تدخلها الحكومات.[١] وتعد مصر من الدول المتأخرة في التطور التكنولوجي و الجانب التشريعي.[٢] عند مقارنتها بالدول المتقدمة، فهناك عناصر أساسية لم تلحق بها مصر مثل بقية الدول.[٣]

رابعاً : إشكالية معايير الجودة

=

بتاريخ ٢٠٢١/٤/١٢

١ انظر:-

José Ruijter, “The impact of global economic trends on informal economies: addressing the challenges of land governance and new technology”, knowledge Platform security and Rule of law “KPSRL available through:”،

http://www.kpsrl.org/browse/browse-item/t/the-impact-of-globaleconomic-trends-on-informal-economies-addressing-the-challengesof-land-governance-and-new-technology

بتاريخ ٢٠٢١/٤/١٢

٢ على سبيل المثال أصبحت التجارة الافتراضية واقعًا، في حين أن القوانين أصبحت غير واقعية حيث إن الواقع أسرع كثيرًا من التشريع بالإضافة إلى ضعف القدرة على تنفيذ القوانين الاقتصادية في ظل واقع سريع التغير.

٣ لكنها قابلة لسرعة التطبيق- منها عملية تأسيس الشركات، ففي بعض الدول يمكن تأسيس الشركة من خلال الإنترنت دون حاجة لنظام الشباك الواحد أو غيره، مع إمكانية إجراء التحريات الأمنية والتفاصيل الباقية المختلفة، وفي حال وجود مشكلة يتم استدعاء المؤسس واتخاذ اللازم.

تعتبر الجودة هي جوهر تنافسية أي اقتصاد، وحق لكل مستهلك وواجب على كل مستثمر، وكون القطاع غير الرسمي يعمل في الظل فهناك صعوبة في مدى معرفة مدى التزام المنشآت غير الرسمية بمعايير الجودة، مما يعرض حياة المواطنين للخطر في كثير من الأحيان[١]، ولكن التعميم ليس صحيحًا في هذه الحالة فكثيراً ما نجد تعاملات غير رسمية تلتزم بأعلى معايير الجودة – وبالأخص في الفضاء الإلكتروني، و لذلك لا يمكن الجزم بأن القطاع غير الرسمي كله يتهرب عمداً من تطبيق معايير الجودة. [٢]

خامساً: إشكالية جذب الاستثمارات

مع تراجع مساهمة القطاع العام في توليد فرص العمل منذ التسعينات، مع محدودية مساهمة القطاع الخاص في التشغيل.[٣] وعدم قدرته على سد الفراغ الذي خلفه تراجع دور القطاع العام. وارتباط ذلك بشكل كبير بالتداعيات التى افرزتها سياسات الإصلاح الاقتصادي و التحول الهيكيلي و ما تبعها من

---

١ انظر:-

Hussien Alasrag, " The impacts of the informal sector On the Egyptian economy", Munich Personal RePEc Archive, Paper No. 30477, (April 2011), P7.

٢ د. يسري العزباوي – سيف الخوانكي : رؤية جديدة للتعامل مع القطاع غير الرسمي،مرجع سابق، ص١١.

٣ يسعى القطاع الرسمي الخاص لإخضاع القطاع غير الرسمي لتبعيتة و استغلالة لتقليص الإجور و تكلفة الإنتاج، لذلك يعمل على التخلص من قوة العمل المنظمة التفاوضية و التهرب من القواعد و القوانين و الالتزمات الاجتماعية في توفير الغطاء اللازم للعمالة اللائقة. هذا ما يفسر نمو حجم العمالة غير المنظمة بأجر و التي تشير التقديرات الى تخطيها ١٥ مليون عامل تعمل في ظل تحديات متعددة بديةً من قضايا ساعات العمل و مخاطره حتى قضايا عقود العمل المسجلة مع المشغل الرئيسي و مساهمات صاحب العمل في التأمينات الاجتماعية .انظر:-

Chen.M Wiego (2012):The Informal economy: Definitions, informal policies and theories.Wiego. Working paper no1.

تراجع التزامات الدولة نحو التوظيف و الرغبة في الحفاظ على مرونة سوق العمل لجذب مزيد من الاستثمارات و تشجيع القطاع الخاص، والذي اسفر بالفعل عن نمو في معدلات استثمار و لكنه جعل هناك انتاج يعتمد بشكل كبير على صناعات كثيفة رأس المال و ليست كثيفة العمل.

الخاتمة

تعتبر ظاهرة الاقتصادي الخفي ظاهرة عالمية فلا يكاد يخلو اقتصاد دولة من وجود بعض صور للأنشطة الاقتصادية الخفية (غير الرسمية)، في العادة تُستبعد الممارسات غير المشروعة مثل تجارة المخدرات أو الأسلحة أو الأدوية المزيفة من معظم التحليلات الاقتصادية للقطاع غير الرسمي بوصفه أحد صور الاقتصاد الخفي. فالاقتصاد الخفي هو قطاع إنتاج السلع والخدمات الأكثر دينامكية ولكنها بمعزل عن الضريبة أو الرسوم التي تقررها الدولة، و من خلاله يتم إنشاء قيمة مضافة للأقتصاد أكثر ارتفاعاً، وبالتالي دخول مرتفعة جدا" وغالبا ماتم انتقاد استخدام عبارة "قطاع" لوسم الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي (الحقيقي) فهي توحي بوجود قطاعين منفصلين تماما ولا وجود لأي علاقة بينهما، ولكن هناك العديد من الصلات.

فالاقتصاد الخفي يتواجد جنبا إلى جنب مع الاقتصاد الحقيقي الرسمي، ويكاد يكون مكملا ومنافسا له، فأنشطة الاقتصاد الخفي ليست منفصلة عن المجتمع وإنما تتعايش و تتشابك مع أنشطة الاقتصاد الرسمي في إطار المجتمع، و تتمثل في شبكة متسعة متنامية من علاقات الإنتاج و التبادل و التوزيع، والتي تشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر. وعلى الرغم من ذلك فإن أغلب الدول تحاول السيطرة و التحكم في هذه الأنشطة من خلال العديد من التدابير المختلفة.

هناك الكثير من الأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد الخفي لا تستطيع الدولة إحصائها أو قياسها علي الرغم من كل الجهود الرامية إلى ذلك، وبالتالي يصبح من غير الممكن إدراجها عند إعداد السياسات الاقتصادية للبلاد، وهذه الأنشطة تسمى بالأنشطة غير الرسمية، والتي كانت سبباً في ظهور أول ملامح الاقتصاد الخفي الذي بدأ في الظهور عام ١٩٧٢طبقاً للدراسات التي أعدها المكتب الدولي للعمل في تقاريره الرسمية.

هناك مؤشرات قوية تدل على تنامي هذا الانشطة في مصر فالكثير من العاملين في القطاع غير الرسمي المصري ضمن نطاق الاقتصاد الخفي يعملون لحسابهم الخاص، لكن هناك أيضاً من يملك موظفين، وهناك من هو موظف في شركات رسمية أو غير رسمية. ويتسع حجم القطاع غير الرسمي ليشمل كافة الأنشطة التي تنشأ وتنمو دائماً في التستر عن أعين الدولة مثل (الصناعات التقليدية والحرفية) والتي أصبح لها مكانة بارزة في الاقتصاد المصري، ما يجمع بين الجميع هو غياب بيئة عمل منظمة بشكل رسمي (بداية من الافتقار إلى عقد عمل، و حتى عدم الوصول إلى مؤسسات التي تحمي حقوق العاملين بالقطاع الرسمي الأساسية كالتأمين الاجتماعي أو النقابات أو إعانات البطالة. مما يجعلنا نواجه مسألة تأثير القطاع غير الرسمي بوصفه صورة الاقتصاد الخفي الاساسية في مصر على سوق التوظيف والعمل.

إن الخوض في غمار هذه المسألة معقد ويطرح العديد من الإشكالات وذلك بسبب عدم توفر منهجية واضحة لتعريفه وشح المعلومات وصعوبة تحصيلها لقياسه. إضافة إلى صعوبة المقاربة بين بعض مزاياه خاصة في الجانب الإجتماعي فهو يساعد على إيجاد حلول وقتية للتخفيف من وطأة أزمة البطالة ويساهم في تأمين بعض المواد والإحتياجات بأسعار تفاضلية مقارنة بالقطاع الرسمي.

أما المساوئ التي ترافقه، التهرب الضريبي الذي يؤدي إلى التأثير السلبي على الموازنة العامة للدولة وانعكاس ذلك سلباً على الإستثمار والنمو، بالاضافة إلى تفاقم ظاهرة الحلقة المفرغة من خلال فرض المزيد من الضرائب والرسوم لتعويض نقص الحصيلة الضريبية فيؤدي لمزيد من هروب العمالة نحو القطاع غير الرسمي، بالإضافة إلى الآخطار المرتبطة بتدني جودة السلع التي يوفرها وعدم ملاءمتها لمعايير الصحة والسلامة.

إن الحجم المتزايد للإقتصاد الخفي في شكل القطاع غير الرسمي يمثل مشكلة كبيرة للإقتصاد المصري، فعلى الرغم من أهميته الإجتماعية من حيث خلق فرص عمل وقتية وديناميكية إقتصادية خاصة في سياق نمو منخفض و قدرة انتاجية ضعيفة من حيث التمويل أو القدرات التقنية ، فإنه يتسبب في نقص الحصيلة الضريبيه التي تمثل المصدر الرئيسي لتمويل ميزانية الدولة ، وانتشار التشغيل الهش وغياب التغطية الإجتماعية وانعكاس ذلك في مجمله على سوق العمل في مصر.

ومع ذلك، فإن الاقتصاد الخفي في مصر يتميز بتنوعه لاسيما الصناعات التقليدية والحرفية مما يفتح مجال إلى معالجة تنظيمية واقتصادية و قانونية تمكن من استيعابه وضمه إلى القطاع الرسمي ليحظي بمزيا القطاع الرسمي الاقتصادية والاجتماعية.

النتائج

- يشكل الاقتصاد الخفي عقبة تؤثرعلى نمو الاقتصاد الرسمي في مصر، إلا أنه لا يمكن تجاهل الآثار الايجابية له فهو محفز لتنشيط الاقتصاد الرسمي. كما له آثار ايجابية لا سيما في تقليل نسبة الفقر والبطالة بين أفراد المجتمع، و بالتالي فهو يؤثر على أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.
- تزايد حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر بشكل ملحوظ بعد ٢٥يناير ٢٠١١ بسبب غياب العديد من المؤسسات المعنية بمراقبة النشاط الاقتصادي في الأسواق وحماية حقوق العمالة.
- قصور تناول إشكالية اصلاح القطاع غير الرسمي في مصر على المنظور الجنائي بإعتباره ممارسات تجارية محظورة تشكل جريمة، وانحصار محاولات الاصلاح في تتبع المخالفين لتقديمهم للعدالة، وإن كانت الأدبيات الاقتصادية قد اتفقت على أن القطاع غير الرسمى فى هذا السياق لا يشمل الأنشطة المجرمة قانونيًا.
- تأثير الاقتصاد الخفي على من مصداقية الإحصاءات الرسمية عن البطالة و قوة العمل الرسمية و الدخل و الاستهلاك، الأمر الذي قد يجعل السياسات و البرامج التي تستند إليها غير ملائمة و لا طائل من ورائها.
- تراجع نسبة انشطة الإقتصاد الخفي غير الرسمي في مصر على الرغم من تنامي الصفة غير الرسمية في المنشآت متناهية الصغر و الصغيره و المتوسطة و سوق العمل في مصر.
- ضعف انتاجية هذه الأنشطة و تركزها في انشطة خدمية لا تولد قيم مضافة كبيره. على الرغم من التقديرات الرسمية لحجم الاقتصاد الخفي في مصر التي تتحدث عن نسبة تقدر بنحو ٤٠ % من الناتج المحلى الأجمالي.

- سهولة الدخول في القطاع غير الرسمي والخروج منه أحد السمات الرئيسية التي تميز هذا القطاع، بجانب محدودية ما يتطلبه بدء النشاط فيه من رأس مال وبانخفاض الكثافة الرأسمالية له بالمقارنة مع القطاع الرسمي.
- ضعف قدرة المشروعات غير الرسمية على التوسع والتنوع من ناحية عدد العمال أو رأس المال بسبب محدودية التمويل الرسمي للقطاع غير الرسمي. بجانب القدرات الإدارية والتكنولوجية المتدنية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتي تعد عائقًا كبيرًا أمام تحقيق الروابط الأمامية والخلفية مع المنشآت الكبيرة والأجنبية.
- تداخل العلاقة بين القطاع الرسمي و غير الرسمي و تعقيدها فيما يتعلق بتوظيف العمالة غير الرسمية بأجر،كذلك العلاقة بين منشآت القطاع غير الرسمي و العمالة غير الرسمية و هي العلاقة التي قد تواجة معضلة خاصة بنتائج سياسات التقنين و اعادة الهيكلة.
- يقوم القطاع غير الرسمي بتوفير العديد من السلع والخدمات الرخيصة نسبيًا لمحدودي الدخل العاملين في القطاع الرسمي.
- ارتباط أنشطة القطاع غير الرسمي بروابط مباشرة وغير مباشرة بالإنتاج والخدمات والتجارة مع القطاع الرسمي، حيث يقوم القطاع غير الرسمي بتقليل النفقات وإيجاد أساليب إنتاج أكثر مرونة عن طريق التعاقد من الباطن مع القطاع غير الرسمي لأداء بعض العمليات.
- تحول اتجاهات سوق العمل في مصر نحو الصفة غير الرسمية التي ارتفعت نسبتها من اجمالى العمالة بنحو ٣٠ % في الفتره من ٢٠٠٨ – ٢٠١٦ .
- غياب سياسة صناعية وعدم ملائمة مخططات إعادة الهيكلة، ودخول منتجات مستوردة بأسعار تنافسية وغياب المراقبة، أجبر المؤسسات المصرية على تخفيض عدد عمالها، بل و توقفها عن الإنتاج، بجانب

طبيعة التشغيل في مصر، والتي تركز على الصناعات كثيفة رأس المال كمرتكز للنمو مثل الاتصالات واستخراج الغاز الطبيعى وبعض مواد البناء التي اعتمدت على الطاقة الرخيصة للتصدير بالسعر العالمي.

التوصيات

- دعوة الجهات البحثية ذات الصلة لوضع تعريف للاقتصاد الخفي ومعايير موحدة لتحديده بما يتناسب مع الحالة المصرية.
- تحفيز المشروعات الصغيرة على العمل في ظل الاقتصاد الحقيقي عن طريق تيسير الإجراءات عليه وخفض تكلفتها لمساعدته على التواجد من خلال كيان شرعى، بجانب ضمانه سهولة خروجها من السوق.
- الإقرار بدور الاقتصاد الخفي كمحرك رئيسي للنمو وخلق فرص العمل، وضرورة توفر سياسات تهدف تنمية هذا الاقتصاد لدعم توفير فرص العمل وضمان تحويله إلى مشروعات تتمتع باعتراف قانوني سليم و لديها كافة الحقوق والمسئوليات.
- التعامل مع هذا القطاع بمرونة خاصة من جانب الجهات الرقابية والإدارية التي تتعامل معه ، و التي تتسبب أحيانا بسبب معاملتها في خوف العاملين في هذا القطاع وهروبهم للاقتصاد الخفي.
- استيعاب اليد العاملة القادمة إلى سوق العمل من أجل زيادة الناتج الإجمالي،وتحسين الرواتب و الأجور، بما يضمن تحسين مستوى الدخل و رفع القدرة الشرائية.
- دعم مراكز الرصد التي تسمح بتحديد الفئات المؤهلة للاستفادة من الحماية الاجتماعية ومحاسبة المتحايلين على القانون في مجال حقوق العمالة غير الرسمية.
- قيام الجهات المختصة بعمل حصر شامل لجميع الأنشطة الاقتصادية غير

الرسمية، ثم تقوم بتسجيل نشاطها في الجهات الرقابية الخاصة بها.

- مساعدة الجهات المختصة بتقديم المساعدات والقروض لهذا القطاع ودعم حركة العمال داخليا.
- تشجيع الانضمام الى القطاع الرسمي من خلال إعطاء مزايا تمويلية وقروض ائتمانية لكل من يسعى للعمل بشكل شرعى.
- عمل إطار تشريعى خاص لعلاج مشكلة المصانع العشوائية بالقطاع غير الرسمي للاستفادة منها بشكل يخدم الصناعة الوطنية ويعود بالفائدة على المصانع والمستهلك.
- منح تيسيرات ضريبية وإدارية ومالية لهذا القطاع لفترة مرحلية لا تقل عن ٥ سنوات حتى يعتاد هذا القطاع العشوائى على التعامل في العلن والإفصاح عن نشاطه يمكن بعدها تدريجيا إخضاعه على مراحل لنظم التعامل الرسمي بالصورة التي يتم إشهارأنشطته ومعاملته ضريبيا على قدم المساواة مع غيره من الأنشطة الرسمية الأخرى .

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

إبراهيم نوار: رؤية لبناء القدرة على المنافسة والتشابك الاقتصادي مع العالم، في الدولة التنموية رؤى نقدية للمشكلات وسياسات بديلة، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة،٢٠١٦.

أحمد المبروك أبو لسين: الإقتصاد الخفي وماهيته و طرق تقديره و آثاره، مجلة الإقتصاد و العلوم السياسية، جامعة طرابلس، ليبيا، العدد ٥، ٢٠٠٦.

أحمد حسين الهيتي– عدنان نجم: ظاهرة الإقتصاد الخفي و غسيل الأموال، مجلة الإدارة و الإقتصاد، العراق، العدد٨١، ٢٠٠٨ م.

آسيا سعدان: الاقتصاد الغير الرسمي بين رغبة الإدماج و صعوبة القياس، الملتقى الوطني حول تنامي الاقتصاد الغير الرسمي مساهمته ونتائجه، الاقتصاد الرسمي، جامعة بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ٣–٢نوفمبر ٢٠١٠.

الامم المتحدة–المجلس الاقتصادي والاجتماعي: دراسة عن التدابير على القطاع غير الرسمي والتوظيف غير الرسمي في افريقيا، ديسمبر،٢٠٠٧.

بن شهري مدني: الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية) ، ط١،دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ،٢٠٠٩.

بودلال علي: القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري– دراسة تحليلية تقيمية للفترة(١٩٧٠ – ٢٠١٠)، مجلة الحقيقة ،جامعة أدرار، الجزائر، العدد٢٦، سبتمبر ٢٠١٣.

حمدي عبد العظيم: علامات الفساد و فساد العولمة، ط١، الدار الجامعية، الإسكندرية، ، ٢٠٠٨.

زينب قرفي – فاطمة الزهراء لعموري : الاقتصاد الخفي واثره على التنمية المستديمة دراسة حالة الجزائر (٢٠٠٤-٢٠١٤)، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة العربي التبسي ،تبسة ، الجزائر ،٢٠١٦.

سلمان حيان : اقتصاد الظل، أو الاقتصاد الخفي، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، سوريا،٢٠٠٦.

سوزي عدلي ناشد: الاتجار في البشر بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي،الإسكندرية، ٢٠٠٨.

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية :راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، العمل غير المهيكل،٢٠١٦.

شهاب أحمد شيخان: إقتصاد الظل بين السببية و التحييد، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية و الإدارية، العراق، المجلد ٥، العدد١٠، ٢٠١٣.

صفوت عبد السلام عوض لله: الإقتصاد السري، دراسة في آليات الإقتصاد الخفي و طرق علاجها، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢.

عادل كدودة – زهرة بن بريكة: الإقتصاد غير الرسمي، مفهوم أشكال قياس، أسبابه و معالجته، ملتقى وطني حول، إقتصاد غير رسمي للجزائر ، الآثار و سبل الترويض، (المداخيل القياسية)، سعيدة ، الجزائر، ٢١/٢٠ نوفمبر ٢٠٠٧.

عاطف وليم أندراوس: الاقتصاد الظلي، دار مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ٢٠٠٥.

عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي: التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ، ٢٠٠٦.

عبد المطلب عبد الحميد: الإقتصاد الخفي وغسيل الأموال و الفساد (العلاقة الجهنمية)، الدار الجامعية، القاهرة ، ٢٠١٣.

عبد المطلب عبد الحميد: العولمة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٥.

عيسى بلخوخ: الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب والغش الضريبي، ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ٢٠٠٣.

فريدريك شنايدر – دومينيك انستي: الاختبار وراء الظلال "نمو الاقتصاد الخفي" سلسلة قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، واشنطن ، العدد ٣٠ ،مارس ٢٠٠٢.

فيتوتانزي: الاقتصاد السري ، أسباب هذه الظاهرة العالمية واثارها، مجلة التمويل والتنمية،العدد ٤،ديسمبر ١٩٨٣.

قارة ملاك:إشكالية الإقتصاد الغير الرسمي في الجزائر مع عرض و مقارنة تجارب المكسيك، تونس و السنغال، رسالة دكتوراه، قسم العلوم لإقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر ٢٠١٠.

ليلى حامد المطيري: أثر الاقتصاد الخفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، كلية ادارة أعمال، قسم الاقتصاد،جامعة الملك سعود،٢٠١٤.

ماكس غالين: فهم الاقتصادات غير الرسمية في شمال أفريقيا: من القانون والنظام إلى العدالة الاجتماعية، مؤسسة فريدريش إيبرت، تونس ، يوليو،٢٠١٨.

المأمون علي عبدالمطلب جبر: الاقتصاد الغير رسمي في مصر (أنموذج الدروس الخصوصية بين التقنين والإلغاء) ،المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة،جامعة الازهر،العدد١٣،يناير ٢٠١٥.

محمد السقا: الاقتصاد الخفي في مصر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،١٩٩٥ .

محمد زعلان: شمولية ظاهرة الإقتصاد الموازي بالإشارة الى الإقتصاد الجزائري، مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية، جامعة باتنة الجزائر، العدد١٠ ، ديسمبر ٢٠٠٨.

محمد عبدالفضيل– جيهان ذياب: أبعاد ومكونات الاقتصاد الخفي في إطار نظام متطور للحسابات القومية، مجلة مصر المعاصرة، العدد٤٠٠، أبريل ١٩٨٥.

المركز المصري للدراسات الأقتصاديه – اتحاد الصناعات المصرية: أهمية تقنين وضع الأقتصاد الرسمي في مصر، القاهرة،٢٠١٤.

منظمة العمل الدولية (٢٠١٥): الإقتصاد غير المنظم و العمل اللائق، دليل موارد السياسات لدعم الإنتقال الى السمة المنظمة.

نسرين عبد الحميد نبيه: الإقتصاد الخفي، دار الوفاء للدنيا للطباعة و النشر، الإسكندرية، ٢٠٠٨.

وائل نوارة: الإقتصاد الغير الرسمي كأحد أعراض ظهور الدولة الموازية، مجلة المشروعات، الدولية الخاصة، العدد ١٤ ، القاهرة، ٢٠٠٧.

يسري العزباوي – سيف الخوانكي :رؤية جديدة للتعامل مع القطاع غير الرسمي، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ابريل ٢٠١٦.

ثانيا: باللغة الاجنبية

African development Bank(2016) : Addressing Informality in Egypt. North Africa Working Paper (Tunis: AfDB).

Chen.M Wiego (2012):The Informal economy: Definitions, informal policies and theories.Wiego. Working paper no1.

Elmahdi.A.(2012). Improving the Opportunities of Micro and Small in Egypt, Brooking Institution.

F.Schneider: « Estimating the Danish Shadow Economy using the currency Demand Approach: An Attempt », Scand.J.of Economics, vol.88, 1986.

Ghanem (2013) :The role of Micro and Small in Egypt's Economic, Working Paper 55 Institution Transition. Brooking ,G.6.

Hanieh, 2013: Lineages of Revolt: Issues of Contemporary Capitalism

in the Middle East, Ch4.

Hussien Alasrag : " The impacts of the informal sector On the Egyptian economy", Munich Personal RePEc Archive, Paper No. 30477, (April 2011).

ILO: «Decent Work and the informal economy», Report VI, International Labour Conference, 90th session, Genva, 2002.

ILO, 2018: Women and men in the informal economy: A statistical picture. Third edition.

ILO: Women and men in the informal economy: A statistical picture (Geneva, ILO–WEIGO, 2002 and 2012)

M.Hassan , F. Schneider :Modelling the shadow economy in Egypt; A CDA and MIMIC approach. Journal of Economics and Political Economy, 3(2), 2016.

ثالثا: المواقع الالكترونية

جريدة الوطن، ٣٠ ديسمبر ٢٠١٣

http://www.elwatannews/details/news/com/383451

حسين عبد المطلب الاسرج: انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري، Paper mpra٢٠١١ ،.

http://mpra.ub.uni-muenchen.de/30477

منظمة العمل الدولية ٢٠١٥: سياسات التشغيل الوطنية: دليل لمنظمات العمال مكتب العمل الدولي.

http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/ed_emp/emp_policy/documents/publication/wcms_480948.pdf.

هرناندو دو سوتو «راس المال غير المستغل ومحدودى الدخل فى مصر» المركز المصرى للدراسات الاقتصادية.

http://eces.org.eg/MediaFiles/Uploaded_Files/%7BF4DC1465-B60E-46D5-A668-0984AD0D5537%7D_DLS%2011-Arabic%20Times%20new%20roman.pdf.

ILO.(2012). The Youth Employment Crisis Time for Action International Labor Conference. Report V.

http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/ed_norm/relconf/documents/meetingdocument/wcms_175421.pdf

John Zarobell, "THE INFORMAL ECONOMY AND THE GLOBAL ART MARKET", SFAQ, Sept 28, 2015. Available at: http://sfaq.us/201509//the-informal-economy-and-the-global-artmarket/

José Ruijter, "The impact of global economic trends on informal economies: addressing the challenges of land governance and new technology", knowledge Platform security and Rule of law "KPSRL available at:،": http://www.kpsrl.org/browse/browse-item/t/the-impact-of-globaleconomic-trends-on-informal-economies-addressing-the-challengesof-land-governance-and-new-technology